

بداية الجلس

أيلول ٢٠٠٨

نشرة تنمية خاصة يصدرها مركز بيسان للبحوث والإنماء



مركز بيسان للبحوث والإنماء هو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر.

ويؤمن المركز بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والتعددية واحترام الحريات الفردية والجماعية ويدعو ويروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

الافتتاحية

أيلين كتاب*

منذ بداية الاحتلال الصهيوني لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٦٧، بقي ملف التنمية الفلسطينية شائكاً ومعقداً لعدة أسباب أهمها طبيعة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني والذي استمر بالاستيلاء على مصادر ومقومات التنمية الفلسطينية من خلال اقتلاع الناس وتخريب المصادر الذاتية الفلسطينية مرتكزاً على سياسة الترانسفير لتأكيد شعار "الأرض بلا سكان" بالإضافة إلى قيادة فلسطينية مسلوقة الإرادة السياسية تسعى إلى تنمية تابعة خاضعة لأطراف خارجية هدفها الأساسي تحويل فلسطين إلى سوق استهلاكي وإيقاتها خاضعة تابعة مسلوقة الإرادة والكرامة. أما المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية فكانت ذروتها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما أطلقت طاقة المجتمع بكل فئاته وشرائحه الطبقيّة لخدمة التنمية الوطنية بهدفها الصمود والمقاومة والآن تحت عن التدخل ولحقت الركب الجاري. ففي مثل هذه الظروف نتذكر ونشتاق للعهد الذهبي في السبعينيات والثمانينيات عندما كانت المؤسسات الأهلية والأطر الجماهيرية تعمل بجهد وحماس للقيام بتنمية لأجل الصمود والمقاومة ولسد احتياجات المجتمع والحفاظ على بنيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قدر الإمكان. نتذكر ونشتاق إلى الجدل والحوارات والنقاشات المسؤولة التي كنا نشارك فيها للإجابة عن أسئلة كثيرة منها أي تنمية نريد؟ ما هي مصادر التمويل السليمة التي يمكن الاستفادة منها وتكون غير مشروطة سياسياً أو برنامجياً لتبقى التنمية وثيقة الصلة بأولويات المجتمع بفئاته الواسعة.

نشتاق ونتذكر المفاهيم التنموية التي تبلورت في تلك المرحلة من قبل الاقتصاديين المحليين والمثقفين الملتزمين الذين عبروا آن ذاك عن مصلحة الأغلبية من خلال تطوير مفاهيم مثل "التنمية من خلال الحماية الشعبية" أو "الاعتماد على الذات" كشعارات إستراتيجية لتعبئة الجماهير وتنظيمها، أو اللجان الشعبية والأطر الجماهيرية بشعاراتها الملتزمة "مقاطعة البضائع الإسرائيلية" أو "إنتاجنا هو فخرنا".

كانت هذه المرحلة مرحلة تحدي ومواجهة للاحتلال وممارساته في محاولة محو الهوية الفلسطينية والتي تمثل جوهر التنمية الفلسطينية المستقلة، ومن جانب آخر تناقض وصراع مع شرعية الكمبرادور الذي ساعد المشروع الصهيوني في شقه الاقتصادي من خلال اغراق السوق بسلع استهلاكية إسرائيلية تنافس البضاعة الوطنية وتغير من نمط الاستهلاك الفلسطيني ليغترب عن سماته الثقافية الأصيلة، بتحواله إلى نمط استهلاكي معولم لا يمت بصلة إلى ذوقنا ومبادئنا وأخلاقنا.

نتذكر مفهوم "العصيان المدني" في الانتفاضة الأولى عندما أوعزت الحركة الوطنية للمؤسسات الوطنية بعدم دفع الضرائب للكيان الصهيوني أو عندما اعتمدت قرانا وأسرا على اقتصاد الكفاف كأساس لعملية التنمية من أجل المقاومة. أو مفهوم "المساءلة" الذي كان يقوم على مساءلة المجتمع الأهلي لحركته الوطنية وأحزابها السياسية واتحاداته النقابية ومؤسساتها الجماهيرية وتحويل الآن إلى مساءلة من قبل الممولين والأطراف الخارجية.

أين ذهبت كل هذه الممارسات والمفاهيم؟ هل أصبحت في خبر كان وحلت محلها مفاهيم العولمة الجديدة التي تمثل الفردية، والأناثية، والربح، والمنافسة، والفساد، والتبعية، والاستغلال والانفصام كمفاهيم تنموية جديدة.

نتساءل أين ذهب كل هذا التراث الديمقراطي الصادق في مرحلة تنهار فيها كل المعايير والأخلاقيات فأي تنمية نتحدث عنها الآن ولمصلحة من هذه التنمية؟

إن العجز الإنساني السائد الذي سببه النظام العالمي الجديد وذرعه في المنطقة الكيان الصهيوني من خلال الحروب ونشر الفوضى وعسكرة المجتمعات والانتقال الداخلي يسحق فرصة العيش الكريم والتنمية الوطنية المسؤولة إذا لم نلتفت إليه ونتعامل معه.

ما يحدث الآن من شردمة وتفتت شبكة المجتمع وأنظمتها الاجتماعية والثقافية يشكل تحدي صعب وجدي للمجتمع المدني بمؤسساته الأهلية الديمقراطية التي تحترم إنسانية الإنسان وتطلق فرصته للاختيار.

فأي تنمية نتحدث عنها والطلبة السياسية والنخب الاجتماعية مكبلة وفي سبات عميق لا تعي مسؤوليات المرحلة. وأين الأكاديميون والمثقفون الذين يلقون حول دورهم التاريخي في نقل المجتمع من مجتمع مهان إلى مجتمع ديمقراطي قادر على تحدي المرحلة ليعيد إنتاج الخطاب التقدمي ليصبح قديلاً أمام الفئات الشابة التي تعيش صراعاً ثقافياً سياسياً تسيره يوماً بسلع النظام العالمي.

آن الأوان أن نتعامل مع جميع هذه القضايا بصدق وأمانة ومسؤولية لنقل المجتمع من حالته هذه إلى حالة أكثر ارتقاء ليصبح الإنسان فيها هو الوسيلة والهدف للتنمية. ومن هنا نأمل أن يكون ملحق "بداية" مدخلاً لفهم عملية التنمية بشكلها الشمولي دون استثناء القيم الإنسانية والاجتماعية النبيلة التي سادت طوال العقود الماضية داخل المجتمع الفلسطيني.

إذا يأتي هذا الملف ليناقد هذه الأفكار في إطارها الواقعي الحالي وليجيب عن سؤال مركزي هل يمكن إعادة إنتاج المفاهيم المقاومة والديمقراطية كأساس للتنمية في ظل انحسار سياسي واقتصادي وأخلاقي؟ إن خطة التنمية المتوسطة تأتي لتنمية القطاع الخاص على حساب القطاعات الإنسانية الحيوية والاجتماعية والتي تصيب حياة الإنسان وكرامته وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية. فأي تنمية نتحدث عنها ومحور الخطة هو التركيز على الأمن كآلية للتنمية مهملين دور النساء والمجتمع المدني في لعب الدور المنوط بهم لإنتاج تنمية مقاومة تخلق مقومات التنمية البديلة؟

كيف يمكن أن نتحدث عن تنمية حقيقية عندما يكون التركيز على مفاوضات وأهية كآلية وحيدة لنيل الحقوق وإهمال المقاومة والصمود اليومي للناس كآلية حقيقية ووحيدة لنيل الحقوق وتحقيق التنمية.

أي تنمية نتحدث عنها بظرف تفاوض على دولة بدون حدود أو سيادة، وبدون تحقيق حد أدنى من الحقوق الوطنية منها حق العودة وتقرير المصير. أي تنمية نتحدث عنها في ظل اقتتال البيت الواحد؟

إن هذا الملف هو محاولة أولية لتحليل السياق الفلسطيني في ظل خطة التنمية المتوسطة المنشودة التي تبلورت في مؤتمر باريس ويقدم تحليل مسؤول ونقدي عسى أن يعرض محاذير واقعية للسكان والمؤسسات التنموية للإجابة على سؤال "ما العمل" في ظل كل هذا الانهيار؟

* إحدى مؤسسي مركز بيسان للبحوث والإنماء



المانحون والاحتلال...

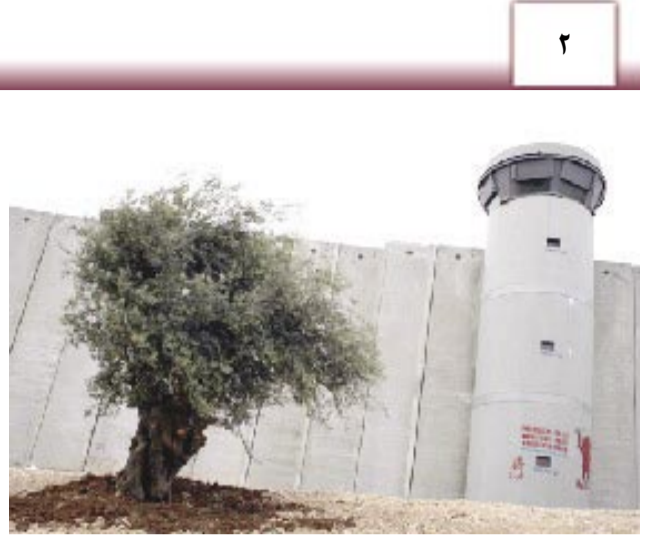
روافع التنمية الفلسطينية

•• إياد الرياحي*

البريطانية للتنمية الدولية (DFID) واضحة في الكثير من جوانبها، والبعض الآخر مما جاء في أجزائها كان رقابة ذاتية من الفلسطينيين تطورت بفعل خبرة سنوات في التعامل مع المانحين، وبالتالي أنتجت وثيقة متفكدة مع كل اشتراطات ومتطلبات التمويل السابقة، تلك الاشتراطات التي يقر الكثيرون بما يفهم السلطة، أنها كانت إحدى العوائق المهمة أمام قدرة الفلسطينيين على خلق تنمية، حيث أبقت السلطة عاجزة عن توجيه الواردات باتجاه الاحتياجات الأهم. وفي مقابلة العديد من موظفي وزارة التخطيط أشاروا إلى أن كل الوزارات عملت وفقاً لتوجهات مسيقة أرسلها مجلس الوزراء للموظفين في القطاعات المختلفة، وعمل الجميع وفقاً لتلك التوجهات، ولا يدري احد من صاغ هذه التوجهات فهل هو مجلس الوزراء؟ أم طاقم الاستشاريين الفلسطينيين؟ أم مجموعة من الخبراء البريطانيين برئاسة الخبيرة البريطانية ساره هالوي... الخ؟ لكن من المؤكد أن (DFID) هي من دفعت رواتبهم، وعلى سبيل المثال حين قدمت الوثيقة لمؤتمر باريس كانت تخلو من أي مشروع لوزارة الثقافة الفلسطينية، والأدهى أن أربعة مشاريع قدمتها وزارة التخطيط ومن ضمنها مشروع تنسيق المساعدات الدولية قد تم رفضه دون وضوح الجهة التي تقوم بإلغاء أو قبول تلك المشاريع وماهية المعايير التي يتم على أساسها قبول أو رفض تلك المشروعات. ونفس الجدل بالنسبة لمن صاغ التوجهات العامة حيث أنه ليس من المعروف من وضع الفيتو على مشاريع معينة ووافق على إدراج مشروعات أخرى. وفي الإطار الاقتصادي لم تتجاوز الوثيقة ما جاء في

في السابع عشر من كانون ٢٠٠٧ قدمت الحكومة الفلسطينية إلى مؤتمر باريس ما عرف بوثيقة بناء الدولة على طريق السلم والازدهار، واللافت أن خطة التنمية الفلسطينية جاءت بعد فك الحصار السياسي والاقتصادي عن الشعب الفلسطيني، متزامناً مع تعيين حكومة جديدة اصطلح على تسميتها "حكومة طوارئ" أو "حكومة تسيير أعمال" يقف على رأسها سلام فياض، كبديل لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية، رداً على الحسم العسكري في قطاع غزة. وكان الانتقال من الحصار الدولي الشامل، بمعناه السياسي والاقتصادي، ووقف دعم السلطة الفلسطينية، إلى مرحلة الحديث عن السلام والرخاء وبناء الدولة، عبر صياغة خطة إصلاح تنموية فلسطينية لاقت ترحاباً وتشجيعاً الكثير من الدول المانحة وبعض المنظمات الدولية الكبيرة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. تلك الوثيقة التي قدمت في مؤتمر باريس للمانحين كانت بمثابة الشق الاقتصادي المكمل لمؤتمر نابوليس، المعول عليه سياسياً بإنجاز "اتفاقية سلام وإقامة دولة فلسطينية" مطلع العام ٢٠٠٩.

جرى التركيز ممن شاركوا بصياغة خطة التنمية الفلسطينية أو من تولو الترويج لها إعلامياً أن الخطة تمثل انجازاً يعقل فلسطينية. وهي أجندة ورؤية تنموية تعكس واقع واحتياجات المجتمع الفلسطيني، ولم يمض وقت كثير على القول أن وثيقة التنمية هي فلسطينية بامتياز، حتى ظهرت بصمات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة



تقرير صندوق النقد الدولي ضمن التقرير الذي قام بإعداده كل من أسامة كنعان، وهنري ما، وبرايين اوكونجو، وباحثون آخرون من صندوق النقد الدولي (إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وقطاع غزة الصادر عن صندوق النقد الدولي والمقدم لمؤتمر باريس الاقتصادي). بدءاً من الإصلاحات في كيفية إدارة الخزينة، وتحصيل بدل الخدمات، إلى وقف التوظيف وعدم رفع المعاشات، وكل تلك الافتراضات لتنمية فلسطينية وحسب نفس التقارير السابق لن تساهم في زيادة نصيب الفرد بشكل من الدخل الحقيقي إلا بنسب بسيطة، ولن يتراجع معدل البطالة بشكل كبير في السنوات القادمة، وبالنسبة لهؤلاء الذين تضمن الخطة وراتبهم لثلاث سنوات قادمة، ليس بمقدورهم تحسين شروط عملهم وأجورهم، ومما يزيد من صعوبة نضالهم النقابي أن صندوق النقد الدولي وعبر إسهامه في صياغة الوثيقة أبدى الملاحظة التالية حول ذات الموضوع "انه ترافق مع النمو القوي في التعيينات في الوظائف الحكومية زيادة في المرتبات، حيث ارتفعت متوسطات الأجر في القطاع العام بنسبة تراكمية مقدارها ٢٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. مقارنة بزيادة تراكمية بالأسعار مقدارها ١٢٪". لكن لا تتطرق تلك الملاحظة كثيرا إلى متوسط الأجر خاصة لصغار الموظفين في القطاع الحكومي، والتي لا تكفي لسداد الاحتياجات الرئيسية لهم ولأسرهم.

هناك العديد من المخاطر والمحددات لبناء تنمية مستدامة، والتي بغالبها هي محدثات سياسية تجاهلتها وثيقة التنمية الفلسطينية، مما يجعل من هذه الوثيقة مجرد مشروع اغاثي مغلف بالكثير من شعارات التنمية، وعملية إعادة إنعاش للسلطة لتؤدي بعض الوظائف الرئيسية، وكانت ابعده بكثير عن أي مضمون لمفهوم خطة وطنية لتحقيق تنمية مستدامة تحقق اعتمادية على الذات، وتوفر لشعبنا وأجيالنا القادمة حياة كريمة، بل هي في جوهرها أقرب إلى سلة مشتريات قدمت للمانحين في مؤتمر باريس الاقتصادي في إطار محدثات مؤتمر انابوليس السياسية، والتي في كثير من جوانبها اقتصر على تقديم خدمات طارئة، نفقات تشغيلية، ودفع رواتب للعاملين في القطاع الحكومي، إضافة إلى مشاريع ظاهرة وسريعة النتائج، وذلك فقط من أجل كسب التأييد السياسي، والتأثير بتوجهات الناس، وعرض نموذجين وصورتين مختلفتين لشعب واحد، الأول: في القطاع يخنقه الفقر والحصار، ويعيش بالحد الأدنى من المعونات الاغاثية، لتطويعه أكثر مع المتطلبات الدولية، وتشير وثيقة التنمية بوضوح إلى أن ما خصص للقطاع سيتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى، وهذا ما سيكون له آثار كارثية على مليون ونصف المليون فلسطيني الموجودين في القطاع، ونموذج آخر في الضفة الغربية يغدق عليه بالتمويل دون أي مكاسب سياسية ولا يضع السلطة الفلسطينية في طريق التحرر أو بناء التنمية المستدامة.

إضافة إلى كونها وثيقة بامتياز لخدمة القطاع الخاص الفلسطيني. تماشيا مع الاقتصاد الليبرالي، والخصخصة، دون الأخذ بالحسبان كيف ستتحول سلطة الحكم الذاتي إلى دولة خالية الوفاض في الموضوع الاقتصادي ككل، ودون إقرار سياسات تحمي الاقتصاد والمواطن الفلسطيني.

استحداث آليات رقابة وشروط تمويل جديدة:

يتضح غياب الإنتاج الفلسطيني للوثيقة واتفاقها مع اشتراطات الدول المانحة، بالعديد من الآليات التي ستحول أموال المانحين سواء للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة، أو ما تدفعه إلى الناس الفقراء مباشرة، ويمكن رؤية ذلك بإعلانات آلية بيغاس التي تملأ البنوك الفلسطينية عن تقديم المساعدات المباشرة للعائلات الأكثر فقرا في المجتمع الفلسطيني، ومنذ البداية لم تر السلطة أي مشكلة في شكل الآليات السابقة التي ستتبعها الدول المانحة، بل كانت منفتحة على كل أشكال الرقابة، وهذا أيضا ما أكدت عليه وثيقة التنمية الفلسطينية:

إننا ننشد المانحين تقديم المساعدات بصفة مباشرة للميزانية عن طريق حساب الخزينة الموحد، وإذ لم يكن هذا ممكنا-فصندوق ائتماني متعدد المانحين، وإذ لم يكن هذا ممكنا وإدراكا منا للقيود التي يعمل في ظلها شركاؤنا الدوليين فسوف نقبل بألية تمويل بديلة تتفق مع المستويات المقبولة للشفافية والفعالية والمساءلة. (وثيقة التنمية: ٢٠٠٧)

وان استخدمت الوثيقة تعبير "تفهم السلطة" للقيود" التي تعمل بظلالها الدول المانحة كان الأجدى أن تكون لصيغة الأجنحة التي تعمل وفقها الدول المانحة، وليس وكان المشكلة خارجة عن إرادة الدول المانحة وعلى الفلسطينيين أن يتفهموا تلك التعقيدات. ترافق ذلك مع ابتداء آليات رقابة جديدة لتوجيه التمويل وأوجهه، فشكل الاورويون آلية بيغاس (" بيغاس

بدائل

هي كلمة اختصار باللغة الفرنسية ل: "Palestino – Européen de Gestion et d'Aide Socio-Economique" الآلية الفلسطينية-الأوروبية للمساعدات الاجتماعية-الاقتصادية وقد اختارت المفوضة الأوروبية فيريريو-فالدنير هذا المصطلح تقديرا منها لنتائج مؤتمر باريس للمانحين، يرجع مصطلح بيغاس أو (بيغاسوس بالإنكليزية) إلى الحصان المجنح الذي قام حسب الأسطورة اليونانية بالتحليق في السماء حيث حوله زيوس إلى كوكبة من النجوم.) كبديل لآلية "تيم" التي استحدثت للالتفاف على حساب الخزينة الموحد في ظل حكومة حماس السابقة، إلى جانب آلية الدعم الإنساني الذي يقدمه مكتب المفوضية الأوروبية للشؤون الإنسانية، والذي سيبقى خارج آلية بيغاس، ولكن كليهما سيكونان في الوقت نفسه مكملين للآلية الجديدة. أضف إلى ذلك وجود صندوق الائتمان التابع للبنك الدولي، والذي سيقوم بتحويل أموال المانحين الآخرين مثل اليابان والدول العربية إلى السلطة الفلسطينية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى التمويل الأمريكي لخطة التنمية ودعم الحكومة، والذي سيذهب في الاتجاه الذي حددته وكالة التنمية الأمريكية، حيث أنه في اللقاء الذي جمع بوش مع وزيرة الشباب والرياضة في " حكومة تسيير الأعمال " تهاني أبو دقة، كان خطاب بوش يعبر ويؤكد للوزيرة الفلسطينية على قضيتين اساسيتين فيما يتعلق بالاتجاه المحدد الذي ستذهب إليه الأموال الأمريكية، مع التأكيد على الرقابة على تلك الأموال التي ستقدم عبر وكالة التنمية الأمريكية. أما القضية الأخرى فتتعلق بالهدف الذي يجب أن يتحقق من هذه المنحة، والذي يتلخص في تغيير " سلوك الفلسطينيين العنيف وتوجهاتهم " في إشارة واضحة إلى نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، بمعنى أنها ليست مال تنموي، وهذا مؤشر آخر على أن الادعاء بصياغة خطة تنموية فلسطينية دون تدخل المانحين نفاه خطاب المانحين الدوليين أثناء الإعداد للوثيقة أو حتى بعد مؤتمر باريس، حيث لم تغير شيئا في توجهات الممولين وأجنداتهم الخاصة ومن ضمنه التمويل الأمريكي الذي لسان حاله يقول:

"من الأمور التي تثير اهتمامي كثيرا هي حقيقة أننا سنساعد الفلسطينيين على تطوير مراكز شببية، وأماكن حيث يمكن للشباب الفلسطينيين أن يأتوها لتلقن مهارات فنية جديدة، أو مهارات لغوية، أو إنشاء برامج تدريب—كلها ترمي إلى الإعلان أن ثمة مستقبلا مفعما بالأمل، مستقبلا حيث لا يتعين عليكم(الفلسطينيين) فيه أن تتشبثوا بالعنف، ومستقبلا ولذا فإن(وولتر أيزاكسون) وغيره من قادة رسوما ملامح إستراتيجية حيال كيفية التأكد من أن أموال وكالتنا الأميركية للتنمية الدولية وأموال هيئتنا العامة في الخارج يمكن أن تستغل بمشاركة القطاع الخاص لمساعدة الفلسطينيين على تطوير مجتمع أهلي يكون جزءا أساسيا من رؤية قيام الدولتين " (www.usinfo.state.gov).

ربط التنمية بالتعبية..... على افتراض أن ذلك ممكن:

وذلك من خلال بقاء الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي، ودون وضع استراتيجيات وبدائل تنموية تحرر السلطة، والشعب الفلسطيني من أثمان هذا التمويل. وعدم بناء نواة اقتصادية وطنية تسهم في عملية التحرر من الاحتلال، أضف إلى ذلك غياب الاقتصاد المنتج، والموجه لخدمة الفقراء، وربط مشوه للاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، الذي تشير إليه الوثيقة أحيانا بأنه إحدى معيقات التنمية، وفي أحيان أخرى شريكا ومساعدة في جهود التنمية الفلسطينية.

نحن بحدونا الأمل في أن توفر المشاريع ذات التأثير السريع التي أعلنت عنها السلطة الوطنية بالتنسيق مع ممثل الرباعية وحكومة " إسرائيل "، والتي تتضمنها خطة الإصلاح والتنمية، فرصة لإثبات استعداد المجتمع الدولي و " إسرائيل " لاتخاذ إجراءات عملية تتوازى مع الإصلاحات التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية (وثيقة التنمية: ٢٠٠٧)

هذا ما جاء في واحدة وأكثر من بنود الوثيقة التي تدعو إلى المشاريع المشتركة وتحديدات تلك التي أعلن عنها ممثل الرباعية الدولية توني بلير الخاصة بإقامة مناطق صناعية في أريحا، وترقوميا، وجنين في شمال الضفة الغربية، بحيث يكون الفلسطينيون بمثابة الأيدي العاملة الرخيصة في تلك المناطق، وستستفيد " إسرائيل " من تقليص حجم التحويلات الخارجية التي تقوم بها العمالة الأجنبية والتي تقدر بـ ١٠ مليارات الشواقل سنويا. بل على العكس إن إنفاق هذه العمالة إضافة إلى كونها غير مكلفة يجعلها تسهم أيضا في رفع مستوى تسويق وبيع المنتجات الإسرائيلية التي يستهلكها المجتمع الفلسطيني، نظرا لارتفاع القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، والذي تعد سوقه ثاني اكبر الأسواق المستهلكة للمنتجات الإسرائيلية. وقد أشار تقرير أعدته الحملة الشعبية لمجابهة الجدار إلى أن أجرة العامل الماهر في المناطق الصناعية ١٥٠٠ شيكل، بينما العمال غير المهرة فلن تتجاوز رواتبهم ١٢٠٠ شيكل. وستركز المناطق الصناعية على الملبوسات لتحقيق وتلبية حاجة السوق الإسرائيلية للاستهلاك السريع للموضة بدل من استيرادها وتصنيعها في الصين (وبالمعنى السياسي ما زالت " إسرائيل " مصرة على أن تكون هذه المناطق جزءا من ترسيم الحدود، وخاصة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية في بعض المناطق). فالخططات التي قدمتها " إسرائيل " للمنطقة الصناعية المنوي إقامتها في ترقوميا بتمويل تركي تقضي بأن تقام هذه المنطقة شرقي الخط الأخضر الفاصل ما بين الأراضي الفلسطينية و " إسرائيل " بحوالي ٣٥٠ مترا. مما يعني سيطرة أمنية "إسرائيلية" على تلك المنطقة.

وفي الوقت الذي تنادي فيه الوثيقة ببناء دولة واقتصاد مستقلين فإنها لم تخرج في هذا الإطار عن اتفاق باريس الاقتصادي في العام ١٩٩٤ والذي ربط سلفا أي تطور اقتصادي في المناطق الفلسطينية بالتعبية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وتطور ملتزم بمراعاة ازدهار الاقتصاد

الإسرائيلي من جهة أخرى. ففرض العديد من القيود سواء على الصناعات أو الزراعة أو حتى الاستيراد من الخارج، وعلى الاقتصاد الفلسطيني الناشئ أن يراعي احتياجات ومصالح الطرف الآخر وان لا يعرضها للخطر، وقد وصفت سارة روي هذه السياسة بالقول إن الاقتصاد الفلسطيني قد أدخل في عملية ((De-Development))، أي أن الاقتصاد الفلسطيني الضعيف والتقليدي قد أدخل قهراً في علاقة تعاقد من الباطن مع الاقتصاد الإسرائيلي القوي والمتطور، فكانت النتيجة محسومة سلفا لأن الطرفين لم يكونا متكافئين مطلقا. فعلاقة " إسرائيل " بالاقتصاد الفلسطيني لم تكن علاقة شراكة، بل كانت علاقة ذات وجهين، استناب منظم من قبل " إسرائيل " وانكشاف كامل للاقتصاد الفلسطيني في مواجهته. والتوجه الحكومي الرسمي يعزز من حالة التبعية والاستناب هذه عبر تأكيد الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي من جهةوانه خادم لنمو هذا الاقتصاد وازدهاره من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال حددت " إسرائيل " في اتفاق باريس الاقتصادي احتياج سوقها المحلي من المزروعات التي يمكن أن تستوردها من مناطق السلطة، بينما بقيت الأسواق الفلسطينية مشرعة بالمطلق دون تحديد الكمية والنوعية. وقيدت السلطة نفسها بالتزام حماية الاقتصاد الإسرائيلي وان أي تطور صناعي ناشئ عليه أن يأخذ بالحسبان صناعة الاحتلال وعدم المساس بها فأشارت اتفاقية باريس الاقتصادية في البند ٦٣ من الاتفاقية إلى انه:

سيعمل كل جانب قصارى جهده لتجنب الإضرار بصناعة الجانب الآخر، وبأخذ في الاعتبار اهتمام الجانب الآخر في سياسة الصناعة(اتفاق باريس، بند ٦٣)

تهميش المنظمات الأهلية:

فيما جرى التركيز بشكل كبير على دور القطاع الخاص في عملية التنمية حتى أصبحت الوثيقة بمجملها وثيقة القطاع الخاص بامتياز، وفي الوقت الذي أعطي فيه هذا القطاع الدور الأساسي في إدارة عجلة الاقتصاد التنموي، غيبت السلطة دورها، حتى قبل أن تولد الدولة المنتظرة. وان كانت سياسة السلطة منذ البداية التخلي عن القطاعات الإنتاجية وتلك التي من الممكن أن تدر دخلا لخزينة الدولة، لجأت إلى نظام الوكالات التجارية، والتي ساهمت بقتل وإفقار العديد من الانتاجات المحلية، والتي في بعضها كانت محمية بغطاء لمتنفذين سياسيين (جمعوا بين التجارة والسلطة)، همشت الوثيقة دور المجتمع الأهلي بشكل عام في عملية التنمية، والذي لم تشر إليه الوثيقة ولا حتى خطاب المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتشدد كثيرا بدور المنظمات الأهلية في صناعة التنمية، وهذا من الممكن تصنيفه بوضع أنواع محددة من المؤسسات الأهلية خارج نطاق الاهتمام، وتحجيف موارد تلك المؤسسات لتصبح عاجزة عن أداء دورها، والتلويح لأخرى بذلك من أجل تعديل أوضاعها بما يتفق ورؤية محددة لموضوع مقاومة الاحتلال والبيات المقاومة، والفهم لعملية التنمية والتدخلات المترجحة تحت هذا السياق، وإلحاق العمل الأهلي ككل في إطار الترويج لمشروع سياسي محدد، وكما جاء بتعريف آلية بيغاس، إن السلطة الفلسطينية بمثابة المستفيد الرئيس، غير أنه بالإمكان توجيه الأموال إلى الشركات والمنظمات التي تقوم بأنشطة معينة أو تقوم بتقديم خدمات ضرورية لدعم برامج الإصلاح لدى السلطة الفلسطينية. أما بالنسبة للمنظمات الأهلية فأشار القائمون على بيغاس أن الدعم للمنظمات الأهلية سيتم وفقا للآليات السابقة وضمن برامج محددة مثل برنامج الشراكة من أجل السلام، والمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

إغفال دور المنظمات الأهلية لا يؤسس لرؤية فلسطينية مشتركة حول التنمية في المجتمع الفلسطيني، ولا يعزز وجود مجتمع تعددي، وبذلك أيضا تصبح التنمية اجتهادا خاصا بكل طرف، والذي لم يتحول إلى خطاب فعلي حقيقي يؤسس لرؤية فلسطينية مشتركة حول آليات التنمية الممكنة في ظل الأوضاع القائمة على المستويات المختلفة، وكان مرور أكثر من ١٥ عاما على اتفاقية اوسلو والإخفاقات المتكررة ببناء اقتصاد، وتحقيق تنمية مستدامة غير كافية للدفع للبحث عن بدائل أخرى. مع إدراكنا التجاذبات المختلفة لكل من القطاع الحكومي، الأهلي، والقطاع الخاص.

سداد فاتورة الرواتب.....وبناء أجهزة الأمن وغياب التنمية:

طمح الفلسطينيون بجمع مبلغ ما يقارب من ٥,٦ مليار دولار أمريكي في مؤتمر باريس الاقتصادي، وفي المؤتمر الذي شارك به ما يقارب من تسعين دولة ومن ضمنها " إسرائيل " وفي هذا المهرجان المالي استطاع الفلسطينيون تحصيل أكثر مما طلبوا، حين أصبح مجموع ما تعهدت الدول المشاركة بتقديره أكثر من (٧ مليار دولار أمريكي). وضمن ما تقدمت السلطة به وضمن الخطة الأولى وتوزيع الموارد: فإن حجم الإنفاق فقط على الجهاز الأمني وتطوير الأداء المهني، وتعزيز الحكم الرشيد، الخ. على مدار السنوات الثلاث القادمة ضمن مشاريع محددة ٢٣٠ مليون دولار، و فقط ما طرح لمشاريع تطوير الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية (Agribusiness-Development) على سبيل المثال لم يتجاوز ٦٣ مليون دولار أمريكي من مجموع مبلغ عام يصل إلى ١,٦٤٤ مليار، مقسمات على ١٧ مليون\$ للسنة الأولى، و ١٢ مليون\$ للسنة الثانية، وللجنة الثالثة من الخطة التنموية رصدت السلطة ٢٦ مليون\$. علما أن هذا لا يتضمن خطة وطنية لتشجيع الزراعة نفسها، والعودة إلى الأرض التي هجرها الفلاحون، وتحولوا إلى أيدي عاملة في السوق الإسرائيلية، أو مصادرة معظم ما تبقى من أراض زراعية بضمها ومصادرتها وتدميرها خلف الجدار، إضافة إلى عزل المزارعين عن الأسواق التي كانوا يوردون منتجاتهم الزراعية إليها. كما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار أهمية مساهمة هذا القطاع في توفير السلة الغذائية للمواطن الفلسطيني، في الوقت الذي تعجز فيه الطبقة الوسطى (شريحة الموظفين) والفقراء عن شراء بعض المنتجات الزراعية

والتي هي من ضمن الاحتياجات الأساسية للأسر الفلسطينية بسبب ارتفاع الأسعار.

تشجيع الصناعة الزراعية ورصد مخصصات لها يضع المشكلة فقط في عملية تصنيع الغذاء وليس زراعة الغذاء نفسه لسداد الحاجة المحلية، ويقوم على تخریب ومصادرة الأراضي الزراعية بدلا من تشجيع الزراعات الموجهة للتصدير كالتوت الأريضي والورود وذلك لسداد احتياجات أسواق خارجية يستفيد من إرباحها بشكل أساسي الشركات وليس المزارعون. وتوضح الاتفاقيات اللاحقة لمؤتمر باريس أين سذهب أموال التنمية حيث انه ضمن آلية بيغاس التي ستعمل على تحويل أموال الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية، فان المساعدة الأوروبية الجديدة " حسب فياض ستساهم في تغطية احتياجات عدة، حيث سيخصص مبلغ ٩٥ مليون يورو للرواتب، وهي النسبة الأكبر من المنحة الأوروبية، و٦٦ مليون يورو لتمويل الوقود لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، أي سداد الديون للشركات " الإسرائيلية " ، أي إلى جيب الاحتلال بشكل مباشر، وهي أموال مدفوعة تحت شعار التنمية للفلسطينيين، وه ٥ ملايين يورو للنفقات التشغيلية للوزارات، و١٠ ملايين يورو مخصصات اجتماعية للأسر الأشد فقراً، وبالتالي ليس كل الفقراء. و١٠ ملايين يورو لتسييد ديون القطاع الخاص (جريدة الأيام: ٢٠٠٧). وفي تقرير وزارة المالية الربعي أشار التقرير إلى أن حجم الإيرادات بلغ ٣٣١ مليون دولار وحجم النفقات تجاوز ال ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت المساعدات الخارجية للربع الأول من العام الحالي ٥٢٦ مليون حيث صرف من هذا المبلغ ٣٦٥ مليون للرواتب و١٤٦ مليون دفعت بدل متأخرات، بمعنى أن الرواتب تحتل الجزء الأكبر في الصرف، وما يتم لغاية الآن هو إعادة التزام الدول المانحة بسداد فاتورة الرواتب وتغذيتها.

تحويل الوضع القائم إلى مستدام تحت شعار التنمية:

لم يشكل مؤتمر انابوليس فارقا أو حتى تراجعاً في ممارسات الاحتلال واعداءه على الأرض والإنسان الفلسطيني، من ناحية استمرار الاحتلال العسكري المباشر، و تواصل بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، والسيطرة العسكرية على المدن الفلسطينية، وتصاعد عمليات القتل في قطاع غزة، والاعتقالات وإغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية في الضفة الغربية، والاستمرار في استكمال بناء الجدار، ورفض التعاطي مع القضايا الوطنية الكبرى كالكس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والحدود..... الخ إضافة إلى فرض الكثير من الإجراءات التي تجعل من حل الدولتين أمراً مستحيلاً، يترافق ذلك مع تواطؤ أمريكي وغربي يحرر دولة الاحتلال من أي ضغوطات سياسية أو اقتصادية، بل على العكس من ذلك تلقى "إسرائيل" دعماً أوروبا وأمريكا منقطع النظير، وبذلك تصبح تكاليف بناء الدولة في ظل الوضع الحالي نفساً لمفهوم الدولة ذاته، وابتداع حلول وأشكال أخرى تحت مسمى " دولة فلسطينية ". أن لا يتم الانتقال من سلطة حكم ذاتي، إلى دولة واستقلال وطني حقيقي، تصبح الترتيبات القائمة حالياً، التي صممت لتلاءم ترتيبات إعادة الانتشار من المناطق السكنية الفلسطينية، ترتيبات دائمة، أخطر مؤشراتنا انه في الوقت الذي استعدت فيه الدول المانحة لتقديم العون المالي والفني لإصلاح الجهاز الحكومي، لم تبدل تلك الدول أي نوع من الضغوط السياسية لمساعدة الفلسطينيين لإنهاء الاحتلال، والذي يعتبر برأينا ورأي الكثيرين العقبة الأساسية في نهوض أي مشروع تنموي حقيقي مستدام في فلسطين، وحالة الانقسام الداخلي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

بناء القدرات والإصلاح..... مطلب جديد للحرية:

أشارت الوثيقة في أكثر من مكان إلى الضعف العام الذي تعيشه أجهزة السلطة، ورصد مبالغ طائلة في سياق الإصلاح، والحكم الرشيد وإعادة تأهيل أجهزة الأمن..... الخ حتى أصبح شرط الإصلاح وبناء القدرات مطلباً جديداً للحرية، وكان لافتاً أن ما تناولته خطة التنمية الفلسطينية على صعيد الخطاب والإجراءات المنوي اتخاذها، والموازنة بين ضرورة إجراء الإصلاحات في أجهزة الأمن والوزارات من جهة والاحتلال من جهة أخرى: " في الوقت الذي لعب فيه توقف عملية السلام وتشديد قبضة الاحتلال دوراً في تعقيد المشكلة، فإن عدم إعطائنا الاهتمام الكافي لضعف الحكم، وغياب القانون والنظام، والعجز في تقديم الخدمات الأساسية، زاد من المشكلة، لذا نحن مصممون تماماً على إعادة بناء ثقة مواطنينا وشركائنا الدوليين بالسلطة الفلسطينية " (وثيقة بناء الدولة:مجلة سياسات).
بناء مؤسسات قوية كان مطلباً أساسياً للمانحين، وأحد اشتراطات الدعم المقدم للسلطة الفلسطينية، وكما جاء في تقرير " تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية " برعاية مجلس العلاقات الخارجية والذي كتبته مجموعة كبيرة من الباحثين على رأسهم ميشيل ركاردو رئيس وزراء فرنسا السابق، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الباحثين والاكاديميين الفلسطينيين على رأسهم يزيد صايغ، وحليل الشقاقي. اللافت للنظر أن التقرير ربط أيضاً وكما في خطة الإصلاح والتنمية وبذات اللغة الأقرب إلى خطاب المنظمات الدولية وليس لغة من هم تحت الاحتلال بين الإصلاح والنسوية
" إن نسوية دائمة للصراع المستمر منذ عقود بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإقامة علاقات سلمية في المنطقة، يتطلب إقامة كيان سياسي فلسطيني بكل معنى الكلمة، كيان يتمتع بالقدرة والمصداقية. إن حكماً صالحاً هو شرط ضروري لنجاح العملية السلمية، ولهذا فإن كافة الأطراف تتحمل مسؤولية مساعدة وتسهيل عملية تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة " (تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية:١٩٩٩).

بمعنى أن هاتين عقبتان (الاحتلال، والفساد الإداري والمالي) ليس فقط

أمام نجاح خطة التنمية بل أيضاً أمام وصول الفلسطينيين إلى دولة، فيما يجري التركيز بشكل كبير وواسع على الإصلاحات الإدارية والهيكلية في جسم السلطة، وكان المشكلة بالغالب مسألة تقنية وتنظيمية، وبتوافق ذلك مع غياب الأمل بإيجاد مخرج سياسي عادل، بحيث يبدو أنه مهما كانت التغييرات التي ستطرأ على صورة الحل السياسي فإنها لن تؤدي إلى أية فروق جوهرية تجعل من التنمية المستدامة مشروعاً يمكننا ضمن هذا الإطار. والخشية أن يصبح واقع من يجلبون الاستعمار بالتنمية في العالم الثالث، " تقرأ في الواقع الفلسطيني بذات الطريقة أو تنطبق عليه، من ناحية حين تصبح مقولات التنمية تزيينا لواقع الاحتلال، أو تحسين ظروف الحياة تحت الاحتلال، كشكل تنموي حديث لا يقدم الاحتلال بصورته البشعة بل ممكناً الحياة الجديدة والممكنة في ظله. ولسان حال صندوق النقد الدولي يقول:

"إن الخطة الفلسطينية للتنمية التي وضعتها حكومة سلام فياض وستقدمها إلى مؤتمر المانحين، طموحة، لكنها قابلة للتطبيق. وشدد على أهمية تنمية القطاع الخاص كمحرك للنمو، مؤكداً أنه من أجل تحقيق هذا يجب تخفيف الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والبضائع ".

ثالثاً: خطة تنمية مرهونة بحاجز عسكري:

أي حسب التقرير إرخاء القيود بشكل أكبر على حركة الفلسطينيين، و تلك الحواجز التي أقامتها "إسرائيل" بعضها بتمويل دولي وتحديد وكالة التنمية الأمريكية حيث أوْعز جورج بوش الابن صاحب خارطة الطريق الداعية إلى إزالة كافة الحواجز الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار من قيمة المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني و النهوض باقتصاده، إلى الخطة الإسرائيلية لتحديد الحواجز والمعابر على طول خط جدار الفصل بحجة تسهيل مرور الفلسطينيين، والبضائع الفلسطينية ما بين المناطق المحتلة و "إسرائيل". ومؤخراً أشار تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١١-٤-٢٠٠٨ إلى أن "إسرائيل نصبت حواجز ترابية قبل ساعة من إزالتها لتضليل الأمريكيين والرأي العام". مع ذلك، يبقى مطلب المنظمات الدولية قائماً على أن إرخاء القيود على حركة الفلسطينيين سيخلق وضعا تنموياً في فلسطين، بكل ما يحمله تعريف التنمية من اعتمادية على الذات، وتوسيع خيارات الناس، هذا أيضاً هو خطاب جهات محلية رسمية رؤيتها متوافقة مع رؤية البنك الدولي الذي أكد أن نجاح أي خطة للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية يتوقف على رفع الإجراءات التي تفرضها "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية. هذا الخطاب المتجدد للبنك الدولي يلخص كل القضية بتخفيف إجراءات الاحتلال أو تحسين صورتها، ففي العام ٢٠٠٤ وفي ورقة للبنك الدولي بعنوان " فك الارتباط، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات " طالب ولفينسون بإدخال " نظام حدودي عصري لحركة البضائع، مع وجود الوسائل التكنولوجية والأساليب الإدارية التي تسمح بالتدفق المنظم للبضاعة وتحفظ الأمن وتحمي "إسرائيل" من هجمات عداوية في الوقت ذاته"، ويتوجب على السلطة القيام بإصلاحات أمنية واقتصادية. ويبقى التركيز في التطبيق العملي على الإصلاحات التي تشخص الحل بالغالب بأنه تقني، وتنظيمي، وموضوع بناء قدرات لوزارات وأجهزة أمن السلطة وليس بالدرجة الأولى سياسي.

ومع أن المشكلة على هذا القدر من الوضوح كمشكلة سياسية بالدرجة الأولى، إلا أن هذا ما يتم إغفاله سواء في الخطاب السياسي الدولي أو خطاب السلطة الفلسطينية الموجه إلى الغرب، فبدلاً من التعامل مع الاحتلال على أنه المشكلة الرئيسية، يتم إدراجه كجزء من المشكلة وليس المصيبة الكبرى على الشعب الفلسطيني وتطوره، وتصبح القضايا التقنية والتنظيمية مدخل لحق الفلسطينيين بالحرة والدولة ويعتمد ذلك حسب وجهة النظر الأمريكية والغربية مدخل وتوطئة لولوج الفلسطينيين لمرحلة الدولة. ويكون السؤال إذا لم تستطع السلطة أو الحكومة تطوير كفاءة وعمل المؤسسات، أيعني ذلك أنه لا يكون من حق الفلسطينيين حينها المطالبة بالحرية والاستقلال!!!!!!

الجانب السياسي لم تغفله الوثيقة في العديد من الجوانب لكن في سياق لم يخرج حتى عن خطاب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشار إليه أعلاه، والذي لخص سيناريوهات النجاح والفشل لخطة التنمية، والانتقال من وضع إلى آخر، وتقييم انعكاسات الافتراضات المتشائمة والمتفائلة للخطة، ففي ظل السيناريو المتشائم، تظل القيود " الإسرائيلية " قائمة، وتستمر في تضيق الخناق على التجارة، والاستثمارات الخاصة، وعرقلة تنفيذ برنامج الاستثمار العام الذي يموله المانحون، ويتربط على ذلك إضعاف الوضع الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة. وفي السيناريو المتفائل، تخف حدة القيود "الإسرائيلية" إلى المستويات التي كانت سائدة في بداية التسعينيات، ويعود تدفق السلع والأشخاص عبر حدود الضفة الغربية وغزة. ويسفر هذا عن انتعاش ملحوظ في الاستثمارات العامة والخاصة، وما يترافق مع ذلك مع ارتفاع مستويات المعيشة. وفي كل من السيناريو الأول والثاني(المتفائل)(المتشائم) لا يكون الحديث عن تنمية مستدامة تملك مقومات ذاتية، بل يكون الحديث عن ارتفاع دخل الفرد، ورهن كل ذلك بالتعامل مع الإجراءات العسكرية الإسرائيلية كواقع على الأرض، مما يجعل التنمية المستدامة كقراءة الكف أو الفجنان، وفي تشخيص الوضع السابق يكون النموذج التنموي المراد الوصول إليه هو ذلك الذي كان موجوداً في منتصف التسعينيات: الاعتمادية على التمويل الخارجي، أما السيناريو المتفائل لنجاح هذه الخطة فإنه لا يحرر السلطة من التبعية والارتهاق للتمويل الخارجي ولا حتى الانفكك التدريجي من هذا التمويل. وإن كان الموضوع يتلخص بتحسين الإجراءات على الأرض والتخفيف من الحواجز، فلماذا لم تتحقق التنمية الفلسطينية المستدامة قبل

اندلاع الانتفاضة الثانية؟؟؟؟ وعلى الجانب التقني والتنظيمي: تعجز الوثيقة عن الإجابة في هذا الباب عن العديد من التحديات، أهمها: كيف تصبح السلطة معتمدة على ذاتها، حيث لا تجيب الوثيقة مثلاً أنه خلال السنوات العشر القادمة ما إذا كانت السلطة ستصبح قادرة على أو تملك نوعاً من الاكتفاء الذاتي، حتى لسداد فاتورة أجور العاملين في القطاع العام. برأينا من أجل أن يتحقق ذلك يحتاج لتوفر شروط وممكنات وتوجهات مختلفة تماماً. كل ذلك يجعل من وثيقة التنمية عملية إغائنة طارئة للسلطة الفلسطينية بعيداً عن أي سياق تنموي. وتبقى الوثيقة غير واضحة حتى على الجانب التقني والتنظيمي، فعلى سبيل المثال، ما هي الآليات التي ستستخدم للحد من التوظيفات ومعالجة التضخم الوظيفي في السلطة، خاصة في ظل عدم وجود إرادة سياسية لتطبيق ذلك.

الأدهى من ذلك حين تم تصنيف الاقتتال الدائر والذي كان احد أوجهه أو أشكاله إخراج بعض الموظفين من دائرة الشرعية، وتصنيفهم على أنه انقلابيين أو موالين إلى حركة حماس، وتحديداً من قامت الحكومة الجديدة (حكومة حماس) في حينه بتوظيفه سواء في الأمن، أو في الوظائف المدنية العامة عبر فصلهم أو تجميد رواتبهم، كجزء من الإصلاح والعمل التنموي المنشود. حيث اعتبر صندوق النقد الدولي أن السلطة باشرت في تخفيف عدد العاملين بالقطاع العام عبر فصل (٢٠ ألف موظف)، صفهم التقرير أنهم من العاملين في الجهاز الأمني، متجاهلاً أن هؤلاء الذين تم فصلهم أو وقف مرتباتهم ليس كلهم من العاملين في الجهاز الأمني من جهة، وأن تلك الخطوة لم تات في سياق " الإصلاح " المنشود، بل في سياق مختلف تماماً مرتبط بالصراع بين فتح وحماس. من جهة أخرى، هؤلاء تم تحويلهم من بطاقة مقنعة كون السلطة وأجهزتها المختلفة تعاني حالة تضخم في موظفي القطاع العام إلى بطاقة غير مدفوعة الأجر، وتحويلهم وعائلاتهم إلى دائرة أفقر الفقراء وهؤلاء يكونون محرومين حتى من برامج الرعاية الاجتماعية. والغريب وفي ظل الحديث عن تخفيض عدد العاملين في الأجهزة الأمنية للتخفيف من العبء على الموازنة العامة، وتخفيف فاتورة الأجور، تعلن المديرية العامة للشرطة الفلسطينية عن فتح باب الالتحاق للأفراد بجهاز الشرطة، ضمن شروط أبرزها أن لا يزيد التحصيل العلمي المتقدم عن الثانوية العامة كحد أقصى وان يتناسب الطول مع الوزن بمعدل لا يقل عن ١٧٦ سم (الأيام: ٢٠٠٨)، إضافة إلى عروض التقاعد التي تصل إلى تغطية ١٠٠٪ من قيمة الراتب لبعض منتسبي الأجهزة الأمنية، مما يثير التساؤل مجدداً إن كان ذلك يأتي ضمن إصلاح وتأميل أجهزة الأمن، أم استبدال القائم؟ الاهتمام بتطوير أجهزة الأمن عززته برلين باستضافة مؤتمر لدعم الشرطة والقضاء في الأراضي الفلسطينية بمشاركة أربعين دولة بما فيها "إسرائيل"، ويفترض أن التمويل لتنفيذ مشاريع تطويرية في قطاع الأمن من الأموال التي وعد بها المانحون في مؤتمر باريس، حيث أكد وزير الخارجية الألماني والذي استضافت بلاده المؤتمر أن مزيداً من الأمن للفلسطينيين يعني مزيداً من الأمن ل "إسرائيل".

الاحتلال والمانحون روافع التنمية الفلسطينية:

حددت وثيقة التنمية العديد من التحديات التي قد تكون عائقاً أمام تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية: أولها مدى التزام المانحين، حيث ان السلطة الفلسطينية لا تستطيع القيام بدورها دون الأموال التي تقدمها الدول المانحة، حيث أن نقص التمويل سيكون له نتائج خطيرة على بناء الدولة. وهذا أطلت ملامحه في الوقت الراهن وفي تقرير صدر حديثاً عن المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار - بكار - في أواخر تموز ٢٠٠٨، يبين أن العجز في موازنة السلطة الفلسطينية وصل اليوم إلى ٢ مليار دولار قياساً عند انعقاد مؤتمر باريس الاقتصادي حيث كان العجز ١,٦ مليار. والسلطة الفلسطينية لغاية اليوم لم تحصل سوى على ٩٠٠ مليون دولار من أصل ٧,٧ تعهدت بها الدول المانحة لغاية العام ٢٠١٠. وحسب التقرير فإن المانحين تعهدوا بدفع حوالي ٣ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨ لكن لم يف المانحون بالتزاماتهم لاعتبارات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال ربطت قطر مساعداتها بالصراع بين فتح وحماس، والبعض ربط المساعدات بالتقدم السياسي، والبعض الآخر تراجع عن التزاماته السابقة مثل الإدارة الأمريكية والتي تعهدت بدفع ٥٥٠ مليون دولار ليصل المبلغ إلى ١٥٠ مليون فقط، مؤشرات وزارة المالية تشير إلى انه قد لا يتوفر أموال لتغطية رواتب شهر أيلول (القدس: تموز ٢٠٠٨). وعلى صعيد آخر فإن تعامل "إسرائيل" مع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية لا يبشر بانطلاق عملية سياسية حقيقية (حيث أن تقارير المنظمات الإنسانية وتحديداً تلك التابعة للأمم المتحدة تشير إلى ازدياد عدد الحواجز العسكرية، إضافة إلى أن الحواجز العسكرية وإغلاق المدن جعلت إزالتها أقرب إلى الحلم مثل تلك التي تفصل كل مدينة مثل بيت لحم، نابلس، رام الله، وجنين عن ما حولها بحيث تصبح كل مدينة مقاطعة منفصلة عن الأخرى. هذا دون التطرق إلى القضايا الوطنية الكبرى والثوابت الفلسطينية. وبينما يبقى الاحتلال بإجراءاته العسكرية وبتراجع المانحون عن تعهداتهم أو يفرضون شروطاً إضافية، وفي الوقت الذي ما زالت فيه القدرة محدودة على جلب استثمارات خارجية، كانت رزمة المشاريع التي أعلن عنها في مؤتمر بيت لحم مجموعة من المشاريع الإسكانية، بقيادة القطاع الخاص، واقتصر دور السلطة على التحضيرات والاستقبالات وليس التوجيه باتجاه الاستثمار بالمشاريع الإنتاجية.

* باحث / مركز بيسان للبحوث والإنماء

هوامش:

' <http://siteresources.worldbank.org>

' http://www.poica.org/editor/case__studies

ممثلو فصائل رئيسية يؤكدون وجود العديد من الملاحظات على خطة الإصلاح والتنمية ويدعون إلى العمل على تعديلها

وهو يؤكد الحاجة إلى إعادة الاعتبار للأرض، والزراعة، والتحرر من قيود اتفاق باريس، مبيّناً أن أية خطة وطنية لا بد أن تستند إلى رؤية الشعب الفلسطيني وحاجاته، على ألا تكون منفصلة عن الإطار العربي، بما يعزز عملية الصمود الفلسطيني.

ويشير شحادة، إلى أن الخطة طالما ارتبطت بحكومة تصريف أعمال، فإنها لا تملك الحق القانوني والشرعي لوضع سياسات استراتيجية وخطط دون أن تتأهل موافقة المجلس التشريعي عليها، ومشاركة المجتمع المدني في بحثها ووضعها.

نواح إيجابية وسلبية

وفي الإطار ذاته، يقول النائب بسام الصالحي، أمين عام حزب الشعب: هناك بالإجمال جوانب إيجابية في الخطة، ونواح أخرى عليها ملاحظات، ولكننا في كل الأحوال كنا نفضل أن يتم نقاش للخطة في دائرة أوسع من الحكومة، رغم أن المجلس التشريعي معطل، خاصة وأن الحديث يدور عن خطة للتنمية، عدا أن القانون يشير إلى أن وضع برامج وخطط التنمية، لا يقع على كاهل السلطة التنفيذية وحدها، بل يجب أن تكون معتمدة من السلطة التشريعية، وبالنتيجة كان يمكن بحث الخطة من قبل أوساط سياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

ويقول الصالحي: ينبغي إجراء تقييم لما تم إنجازه، وربما فحص إمكانية تجاوز الثغرات فيها، ومن جهة نظرنا فإن المعيار الرئيسي الذي يحكم توجهاتنا فيما يتعلق بالمشأن التنموي، هو مقدار التطوير الجدي الذي يجري السعي لتحقيقه في قطاعي الزراعة، والخدمات كالتعليم والصحة، وبناء شبكة أمان اجتماعي حقيقية، بما يجسد فلسفة إنجاز تنمية من أجل الصمود، كون السعي لتنفيذ تنمية هنا بالمعنى التقليدي، أمر غير وارد، في ظل غياب الاستقلال السياسي. وفيما يتعلق بالآليات المطلوبة لإثراء الخطة يقول: هناك دوائر مختلفة لديها ملاحظات على الخطة، وبالتالي فلا بد من إخضاعها لنقاش تشارك فيه شتى الأوساط، والبحث في إمكانية تعديل بعض الجوانب فيها.

* ليس بالضرورة أن يعبر التقرير عن رأي مركز بيسان للبحوث والإنماء.

عملية إصلاح أو تنمية، لا تستطيع أن تبرر نفسها، وتجدر طريقها إلى تحقيق أهدافها، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الموضوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي تطرح في إطاره هذه الخطة، ولذلك سيكون ضرباً من الوهم الحديث عن التمكن من القيام بإصلاحات حقيقية في ظل الواقع السياسي، والبيئة القانونية التي يجري الحديث عن الخطة في سياقها.

فرص نجاح ضعيفة

ويضيف شحادة: إن أية خطة للتنمية لا يمكن أن يكتب النجاح لها، في ظل هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، وفقدان سلطة أوسلو، أدنى مقومات السيادة، والاستقلال والحرية.

ويؤيد إلى "اتفاق باريس الاقتصادي" باعتباره الصيغة القانونية التي تربط بين السلطة وسلطات الاحتلال، مبيّناً أنها تجعل للاحتلال اليد الطولى في التحكم بكافة عناصر ومقومات الاقتصاد الفلسطيني، في الوقت الذي تتواصل فيه السيطرة الإسرائيلية على الموارد والمعايير.

ويقول: دون الاستثمار الحقيقي والفعلي في الإنسان الفلسطيني، في إطار رؤية تقوم على إيجاد اقتصاد صمود ومقاوم يعتمد على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، فإن مثل هذه الخطط ستذهب أدراج الرياح.

ويرى أن الخطة تفتقر إلى التركيز على الأرض، مضيفاً "إن الاستثمار في الأرض، يجب أن يشكل المحور الرئيسي لأية خطة اقتصادية لأسباب وطنية وتنموية على حد سواء، وبالتالي فإننا نلتمس للأسف، غياباً في الخطة لأية توجهات تتعلق بحماية الأرض والاستثمار فيها".

كما يشير إلى أن الخطة لا تركز على توفير الحماية الاجتماعية، وخاصة للفئات المهمشة والفقيرة، لافتاً إلى أنه لا يوجد فيها مكانة مناسبة للقطاع العام، إذ يبدو في إطارها وكأنه يتنازل عن دوره وحقه في عدد من الجوانب مثل الملكية، ليحول المسؤولية إلى القطاع الخاص، الذي لا يستطيع بدوره الاضطلاع بها لاعتبارات مختلفة.

ويتابع: لا نلتمس في الخطة أن هناك خطوات جادة للحد من الوتيرة العالية للإنفاق الحكومي، والهدر في توزيع الموارد.

رام الله - خاص: يجمع ممثلون عن عدد من الفصائل الفلسطينية، على وجود العديد من الثغرات والملاحظات على خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى (٢٠٠٨-٢٠١٠)، والتي أعلنت عنها الحكومة الفلسطينية العام الماضي. وفي هذا السياق، تقول النائب نجاة أبو بكر، عضوة كتلة فتح البرلمانية: الخطة في تقديري غير متوازنة، إذ راعت احتياجات على حساب أخرى، وأخذت بعين الاعتبار جزئيات وتجاهلت مفاصل أساسية، وبالتالي فإنها أبتقت الحال على ما هو عليه.

وتضيف أبو بكر: لم ألاحظ في الخطة، أن هناك توجهها نحو إنجاز تحرر اقتصادي، وهذا يمثل نقصاً كبيراً فيها.

وتستدرك: ارتهان الإصلاح بمشاريع من الآخرين، تعني إبقاء الأمور على ما هي عليه. وتلفت إلى أنه مما يؤخذ على الخطة، عدم إيلائها اهتماماً بقطاعات مثل الزراعة، والتعليم، وبالتالي فإننا لا نخطط لأنفسنا، بل يخطط لنا، وهذا يسبب حالة من الفراغ والشكوك".

أمور مبهمّة

وتشير إلى أن عدة مسائل غير واضحة في الخطة، مثل مسألة التعيينات والترقيات، مضيفة "يصعب على أحد معرفة العدد الكلي لعدد الموظفين، ورغم ما أعلن من قبل عن نية الحكومة وقف سياسة الترقيات، إلا أننا شهدنا قيام أحد الوزراء، بترقية ١٢٥ مديراً وهذا يفرض بلا شك العديد من التساؤلات".

وتقول: للأسف، فإننا نلاحظ في كثير من الوزارات أنه يجري دفع رواتب بدل بطالة، إذ نشاهد الكثير من الموظفين وهم يغادرون مقر عملهم مبكراً، بخلاف آخرين لا نلتمس وجود أدنى إنتاجية لهم.

وتختتم أبو بكر قائلة: نحن أمام معاول كثيرة تحاول هدم كينونة الإنسان الفلسطيني، وبالتالي علينا أن لا نسلم لأحد بتدمير هذا الإنسان، لأنه رأس المال الذي نملكه، وعلينا الحفاظ عليه.

وفي معرض تناوله للموضوع ذاته، يقول عمر شحادة، عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية: رغم تقديرنا لأية جهود تبذل لوضع خطط، فإن أية

الدراسات وأوراق السياسات التي أنتجها مركز بيسان خلال ٢٠٠٧

• ورقة سياسات: الشباب والتعليم

إعداد: أيمن عبد المجيد.

تقدم هذه الورقة رؤية عامة عن الواقع التعليمي للمجتمع الفلسطيني استناداً للإطار القانوني والبرامجي والمفاهيمي المتعلق بهذا القطاع، وتبيان المؤشرات الكمية والنوعية المختلفة المرتبطة بالتعليم العام والعالي.

• ورقة مفاهيم: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية

إعداد: عزت عبد الهادي.

تحلل هذه الدراسة الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها عملية التنمية في السياق الفلسطيني. كما تدرس دور المؤسسات الأهلية في هذه العملية عبر عدة مراحل تطور تاريخي للعمل الأهلي ارتباطاً بنقاط قوة المؤسسات الأهلية ونقاط ضعفها والاستراتيجيات المستخدمة من قبلها، وانعكاسها في نوعية برامج مختلفة.

• دليل عمل: برنامج ركن الجوار

إعداد: سهى الصايغ ووضاح عبد السلام

تتلخص فكرة هذا الدليل في تقديم طريقة تطبيق النموذج التنموي المسمى "ركن الجوار" والتي عمل مركز بيسان على تأسيسه وتطبيقه. يسعى هذا النموذج إلى أن تكون النشاطات الاجتماعية أساساً لبلورة مؤسسات مجتمعية ديمقراطية، ومنبراً للتعبير عن الاهتمامات الحقيقية للمجتمع.

• دليل إرشادي: مواضيع متنوعة

إعداد: مارين نزال، سمير أبو زنيد، جورجيت حزبون، رأفت البندك. يجمع هذا الدليل في طياته مجموعة من المواضيع المتنوعة التي تساعد المؤسسات المجتمعية والناشطين المجتمعيين في العمل بطريقة أفضل، وهو نتاج عملية تفاعلية من المجتمع، ويحتوي الدليل: التعبئة والضغف، البحث السريع، كتابة التقارير، إدارة وتنظيم الوقت، النظام المالي.

• ورقة سياسات: قضايا وهموم الشباب الفلسطيني: العلاقة بين المحلي والعالمي في العمل المؤسسي الشبابي.

إعداد: رجا البرغوثي.

تلقي هذه الورقة الضوء على قضايا الشباب في فلسطين وعلاقة المحلي بالعالمي، ودور المؤسسات الشبابية في ربط المحلي بالعالمي. ويتحدد ذلك لأهمية تبادل الخبرات مع مختلف الحركات والمؤسسات الشبابية على مستوى العالم على ضوء مواجهة تحديات العولمة.

• ورقة سياسات: دور المؤسسات الشبابية في التأثير في القوانين والسياسات العامة

إعداد: إياد الرياحي.

درست هذه الورقة دور المؤسسات الشبابية في التأثير على القوانين والسياسات العامة، وتحديد المرتبطة بقطاع شباب على ضوء تجربتي مسودة قانون رعاية الشباب والسياسة الوطنية للطلائع والشباب.

• ورقة سياسات: الحياة الثقافية للشباب في محافظة نابلس: واقع وتطلعات

إعداد: نجلاء بركات.

تتعرف هذه الورقة على واقع الحياة الثقافية للشباب في محافظة نابلس من خلال تحليل تجارب المؤسسات الشبابية والنسوية المحلية، كما تستطلع آراء الشباب أنفسهم في الواقع الثقافي الذي يعايشونه وسبل تطويره.

• ورقة سياسات: الشباب في سوق العمل بين البطالة العالية والتوظيف المحدود

إعداد: أيمن عبد المجيد.

تبحث هذه الورقة مجموعة القوانين والسياسات الاجتماعية والبرامج المرتبطة بالتشغيل والبطالة ضمن الواقع الفلسطيني، وترتكز على نسبة مشاركة الشباب في سوق العمل.

كما تستقي آراء الشباب حول الفجوة بين التعليم الأكاديمي والمهني وسوق العمل، ومجموعة العوامل التي تؤدي إلى تفاقم البطالة بين الشباب.

أصدر مركز بيسان للبحوث والإنماء عدداً من الدراسات وأوراق السياسات المتخصصة، كما وأصدر المركز عدة أدلة تدريبية وإرشادية. وتأتي هذه الإصدارات ضمن سياسة المركز المتمثلة في إنتاج المعرفة ورفع الوعي تجاه القضايا التنموية والوطنية، وكذلك نقل التجربة والاستفادة منها.

• دراسة المنظمات القاعدية والمجالس المحلية: الرؤية والدور التنموي

إعداد: إياد الرياحي وفراس جابر.

بحثت هذه الدراسة بشكل أساسي في امتلاك المنظمات القاعدية والمجالس المحلية رؤية تنموية تنعكس في برامجها المختلفة الموجهة نحو المجتمع، وارتباطاً بهذه الرؤية ما هو الدور التنموي التي تقوم به هذه المؤسسات. وقد تعرضت الدراسة بشكل نقدي لعدة قضايا في عمل هذه المنظمات، ومنها مفهوم التنمية، العمل المجتمعي، واقع المرأة في هذه المنظمات.

• دراسة التشبيك في قطاع تاهيل المعاقين في الضفة الغربية: بحث في مواقف الجهات المختصة

إعداد: الليز أغازريان وأحمد عدارية.

تناولت هذه الدراسة بالتحليل أبرز التحديات التي تواجه الجهات المختصة بقطاع تاهيل المعاقين، وطبيعة العلاقات بين تلك الجهات ومنظورها فيما يتعلق بعملية التاهيل والتنمية.

• دراسة مشاركة الشباب في صناعة القرار: فلسطين واقع وآفاق

إعداد: مجدي المالكي، حسن لداودة وياسر شلبي.

فحصت هذه الدراسة فرص قطاع الشباب في تحقيق مشاركة حقيقية في تخطيط البرامج التي تستهدفه، وكذلك في صناعة القرار على مختلف المستويات.

الدراسة تناولت المؤسسات الشبابية من حيث ملامحها العامة ومواقفها من مشاركة الشباب في صناعة القرار، كما وتناولت واقع مشاركة الشباب في المؤسسات والأطر النقابية والسياسية.

النساء في خطة التنمية والإصلاح

•• أميرة سلمي *

ليس مفاجئاً أن تكون الخطة التي تقدم بها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية للمانحين في مؤتمر باريس غير قادرة على تقديم رؤية تنموية حقيقية للمجتمع الفلسطيني، فإذا كانت نقطة الانطلاق للخطة أن الاحتلال ما زال مستمرا وأن هذه الخطة سيتم تنفيذها مع وجود الاحتلال، فلا يمكن أن نتوقع أن تكون الخطة معبرة عن رؤية تنموية تسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني باعتبارهما شرطان لازمان للحديث عن تنمية. هذا من وجهة نظرنا، لكن هناك وجهة نظر أخرى للحديث عن تنمية؛ تلك التي تأتي من هؤلاء الذين ابتكروا مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية كتنمية جديدة للهيمنة الاستعمارية السياسية والاقتصادية التي أريد لها أن تستمر بينما يتم الحديث عن استقلال وبناء دول قومية في العالم الثالث في الوقت ذاته.

فلا يمكن اعتبار إيجاد طرق للناس ليحصلوا فيها على عمل يوفر لهم الأساس من الغذاء تنمية، كما لا يمكن الحديث عن تنمية قبل الحديث عن التحرر الوطني أي التخلص من السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، فإذا لم يكن الاعتماد الذاتي على الأقل فيما يتعلق بالحاجات الأساسية مثل الغذاء والطاقة، الخدمات الصحية وتوفير المياه والتعليم، أساساً تبدأ منه العملية التنموية فإننا نكون نتحدث في أحسن الأحوال عن تحسين ظروف الحياة للفلسطينيين تحت الاحتلال، ولكن لا يمكن أن نكون نتحدث عن تنمية إلا إذا اعتبرناها مرادفاً لاستمرار السيطرة الاستعمارية.

الخطة بقيت ملتزمة بخطاب المنظمات التمويلية العالمية عن التنمية التي تعتمد الطرق ما بعد الحداثية القائمة على الجزئي المؤقت والنسبي بحيث يكون التحسين والتمكين هدفاً، وهو بالتأكيد هدف قابل للتحقيق طالما لا نحدد ضمن المقولات ما بعد الحداثية ما هو الحسن، لكن يمكن دائماً الحديث عن الأحسن، طالما كنا نتمكن من قياسه إلى مرجع يتم تحديده بواقع حالي مفروض دون التعامل مع ما أدى إلى هذا الواقع.

وضمن التجزيء ما بعد الحداثي الذي تبناه خطاب السلطة يتم الحديث عن النساء الفلسطينيات باعتبارهن جزء منفصل عن المجتمع الفلسطيني أو قطاع مستقل بحد ذاته. النساء الفلسطينيات يتم وضعهن مع "مهمشين آخرين" ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية وأحياناً ضمن قطاع الثقافة، بحيث يتم اعتبارهن برنامجاً خاصاً يمكن أن توضع له خطط أو مشاريع خاصة منفصلة تماماً عن كون النساء الفلسطينيات فلسطينيات، أي يعيشن في السياق الفلسطيني بما فيه من قمع استعماري، هذا لا يعني أننا لا نعترف بخصوصية الأوضاع التي تعيشها النساء، ولكن هذه الخصوصية لا يمكن أن تلغى - كما يتم الاعتبار في الأجندات التنموية الدولية التي تبنتها الخطة - أنه يمكن أن يتم تحسين وضع النساء بينما يستمر وضع المجتمع المقموع تحت الاحتلال. فحتى مشاكل النساء "الخاصة" تبقى نابعة من السياق الفلسطيني الذي يسمه بشكل أساسي الاحتلال وإجراءاته على الأرض. الخطة تضع ضمن أهدافها الخاصة بالنساء: دعم مشاركة النساء في صنع السياسات وصنع القرار. تحقيق بيئة ممكنة لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

زيادة مستوى مشاركة الفتيات في التعليم المهني والتقني، دعم بيئة لتخفيف العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني. وهي بهذا تتجاهل كل الإشكاليات المتعلقة بصنع القرار في السياق الفلسطيني، كما تتجاهل

العوامل الاقتصادية السياسية والأمنية التي تحول دون وصول النساء إلى التعليم والمؤسسات التعليمية، أما عن العنف الموجه ضد النساء فالسؤال عن مدى إمكانية الحديث عن بيئة داعمة لتخفيف العنف في سياق احتلال عنيف بالضرورة وكونه احتلالاً يبقى موجهاً للسلطة، مع أنه يمكن فهمه أيضاً باستراتيجيات اعتبار النساء جزءاً منفصلاً عن مجتمعهم وسياقهم.

الخطة كما اختزلت قضية الاحتلال الإسرائيلي بالقيود التي يفرضها على الأرض قابلة بالطرح الدولي أنه يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية إذا خفف الاحتلال إجراءاته على الحواجز، عملت أيضاً على اختزال قضية النساء الفلسطينيات بالتبعية الاقتصادية للرجال، وربطت تحريرهن بالحصول على عمل مأجور يعتبر منتجاً. متجاهلة تماماً أن التبعية الاقتصادية الفلسطينية التي تركزها الخطة للاقتصاد الإسرائيلي والعالمي تطال أيضاً النساء الفلسطينيات. الآثار المستمرة للاحتلال في مصادرة الأراضي، تغيير أنماط العمل، مصادرة موارد الدخل للأسر الفلسطينية، تشغيل الفلسطينيين كقوة عمل رخيصة ومن ثم حرمانهم من مصادر الدخل هذه ومن ثم تحويلهم إلى قوة عمل أرخص وأقل حماية كما تطرح الخطة في قبولها وتشجيعها للمناطق الصناعية التي تقام على الحدود التي يرسمها الجدار وعلى الأراضي التي تتم مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين، هذه الإجراءات كلها يفترض أنها لا تخص النساء الفلسطينيات، وأنه يمكن هنا أيضاً الحديث عن تحسين ظروف حياة النساء الفلسطينيات وتمكينهن. مع تجاهل حقيقة أن النساء الفلسطينيات كن وما زلن يعملن ويساهمن في بقاء الأسرة الفلسطينية بعملهن في الزراعة وغيرها من أعمال بقيت غير مرئية بالنسبة للنخب السياسية والاقتصادية الذكورية، وأن الكثير من الأسر الفلسطينية في العديد من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة تمكنت من الاستمرار ضمن الظروف السيئة منذ سنوات نتيجة لعمل النساء في الزراعة والإنتاج الغذائي وغيرها من الأعمال التي لا تُرى ولكنها كانت أساسية في استمرار أسرهن.

لكن مصادرة الأراضي هي قضية وطنية وليست نسوية وفقاً للمعايير الدولية التي تبنتها الخطة، وبالتالي تمكين النساء لا علاقة له هنا ووفقاً لهذه المعايير بقدرة النساء على الوصول إلى أراضيهن أو زراعة المحاصيل أو حتى دورهن التقليدي في توفير الغذاء لأسرهن، أفضل ما يمكن أن يحقق التمكين للنساء في سياق الاحتلال هو بالفعل مشاريع الإقراض الصغيرة التي تعمل على تسويق الكيفية التي يمكن فيها أن يتعايش التمكين مع الاحتلال تماماً كما تسوق كيف يمكن أن تتعايش التنمية مع الاحتلال. القضية هنا يمكن أن تكون قضية تعريف مصطلحات (التنمية أو التمكين) ويمكن أن تكون قضية نظام استعماري عالمي واستراتيجياته في إخضاع الشعوب.

لكن من ناحية أخرى البنية الاقتصادية التابعة التي تتحدث عنها الخطة، جاهزة لاستقبال النساء كقوة عاملة أرخص وأكثر قابلية للاستغلال في المناطق الصناعية التي تتطلب عمل النساء (طالما كان عمل النساء فيها أفضل من الرجال وأكثر قابلية للاستغلال) كتلك في الجملة في جنين حيث يطلب

من النساء صناعة الإكسسوارات الغربية والموضة لتسويقها في السوق الإسرائيلي، أو تلك في الغور حيث تعمل النساء في المشاريع الزراعية التي ستتم إقامتها بشراكة رأسمالية إسرائيلية، دولية وفلسطينية، صحيح أن النساء في الغور كن دائماً يعملن في الزراعة لكن هذه المرة سيعملن في زراعة تجارية موجهة نحو تلبية حاجات ناس آخرين غير فلسطينيين بينما حاجات الفلسطينيين من الإنتاج الزراعي يتم إهمالها كما في أي اقتصاد تابع موجه نحو التصدير وهو ما تعلن الخطة أنه هدفها الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية.

التوجه الذي تبنته خطة التنمية الفلسطينية والذي يقترب كثيراً من توجه النساء في التنمية يقوم في المرحلة المعاصرة على دمج النساء في العملية التنموية الذي يترجم عملياً في فلسطين كما في الكثير من بلدان العالم الثالث على شكل مشاريع صغيرة مدرة للدخل والتي تقع ضمن القطاع غير الرسمي والتي يتم تمويلها من وكالات التمويل العالمية والمنظمات غير الحكومية وأيضاً من مؤسسات القطاع الخاص والتي تظهر بسياسات التعاقد الباطن مع الشركات الإسرائيلية. وهي بذلك تكون من أكثر أشكال العمل استغلالاً للعاملين والذين في العادة يتم اعتبارهم غير عاملين أو عاملات خاصة النساء في الريف الفلسطيني، الأجندة السياسية الاقتصادية بالنسبة للعامل أو العاملة الفلسطينية في سياق الاحتلال تشبه إلى حد كبير تلك الخاصة بالسجناء الجنائين (الفلسطينيين لم يصل حتى إلى مرتبة الأسير السياسي في الأجندة التمويلية الدولية) المحكومين بالأشغال الشاقة والذين يوفر لهم الغذاء مقابل عملهم، بينما يحق مالكي هذه الشركات الأرباح على حسابهم.

ضمن آلية التجزيء ما بعد الحداثية، الخطة تجعل من السلطة الفلسطينية وأجندتها التنموية فيما يتعلق بالنساء شبيهة بتلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية الممولة دولياً التي تتبنى التنمية كهدف لها، حيث الحديث عن أهداف ومؤشرات، مدخلات ومخرجات، تتمثل بتوفير فرص عمل لعدد محدد مسبقاً من النساء خريجات الجامعات (بالتحديد ألف امرأة)، وتوفير مشاريع صغيرة تعتمد نظام الإقراض لألف أخرى من النساء، هكذا وضمن معايير المؤسسات التمويلية الغربية تكون خطة التنمية الفلسطينية قد أدرجت أو دمجت النساء في برامجها، وضمن هذه المعايير والمؤشرات المحددة كماً يمكن لواضعي الخطة أن يتحدثوا عن تمكين النساء. لكن في الحقيقة الخطة في ذكرها للنساء بشكل خاص كانت تبدو أكثر كجمالة للمتطلبات الدولية التي ترى أن وجود الصيغة المؤنثة أو وجود الصنف "النساء" في نص أي خطة تطبيقاً عملياً وواقعياً لتحرير النساء أو - التزاماً بلغة الخطة - تحسين أوضاعهن وتمكينهن، بغض النظر عما تعنيه مضامين الخطة سياسياً واقتصادياً من آثار على المجتمع الفلسطيني بما فيه النساء.

العمل مع المنظمات القاعدية



● اعتراف الريماوي*

مدخل:

بما أن عملية التنمية لا يمكن لها أن تتحقق بمفهومها الحقيقي والشامل، تحت وجود الاحتلال الصهيوني، وما يمثله من سيطرة على الأرض وممارساته المنظمة من القتل والاعتقال والحصار والمصادرة، مثلما يسيطر على حرية وحركة البشر والوصول للموارد، وبالتالي التحكم في مجمل جوانب حياة شعبنا، من هنا يصار لأهداف العملية التنموية أن تنحو منحى يتفاعل مع الواقع وظروفه وخصائصه، وتلتصق به عضويًا في حركته وتغييراته، بهدف التأثير في مجمل القضايا التي تمس المجتمع ووجوده، ومن هنا تبدو العملية التنموية الممكنة هي التي ترتبط بتعزيز وجود وصمود المجتمع، وزيادة قدرته على مواجهة مجمل الاستحقاقات، من خلال التركيز على العنصر البشري في البناء المفاهيمي والفكري والقيمي، وتفعيل وتحفيز مختلف الإمكانيات البشرية في المجتمع (للأفراد والمنظمات)، وإعادة الاعتبار للمفاهيم والقيم والمبادئ والتجارب التي تسهم في تقوية العامل الذاتي وتزيد من قدرته على التواصل والاستمرار وتحقيق نتائج إيجابية على الأفراد والمجتمع. وهذا يتطلب العمل المشترك والدؤوب على توفير بيئة ومناخ تسودها قيم عليا (كالحرية، العدالة، المساواة، القانون، التعددية وحق الاختلاف وحق التعبير...)، بما يضمن توفر فرص متكافئة للجميع، وفي مقدمتها حق الفئات المهمشة والمحرومة في المشاركة الكاملة والاستفادة من نتائج عملية التنمية. انطلاقًا من هذا الفهم الخاص لعملية التنمية في فلسطين، نلمس ضرورة العمل على اشتقاق وإبداع برامج ونماذج تنموية بديلة، تكون تتويجا لحراك وعملية مستمرة من التعلم والتطور والتجربة المتبادلة ما بين عناصر المجتمع، تستند فيها على المشاركة الكاملة لهذه العناصر، وتبني وفق منظور شمولي يعكس العلاقة الجدلية الداخلية ما بين هذه العناصر، يتداخل فيه تكامل الأدوار، وتوظيف الموارد وتوزيعها بصورة فعالة، وترتكز على تفعيل العامل الذاتي (العمل التطوعي والجماعي، تنمية المبادرات، الاكتفاء الذاتي...) إلى أقصى درجاته، لتكون هذه النماذج قادرة على الاقتراب من تحقيق أهدافها.

يطلق مركز بيسان في دوره التنموي، من خلال إدراكه لضرورة تكامل تركيبته وبنية الداخلية، فممارسة التوجه التنموي بحاجة لحوامل وركائز في المركز، ومن أجل ذلك يرتبط عمل المركز بالبحث والإنتاج المعرفي والفكري النقدي في قضايا التنمية والمجتمع، ليوفر قاعدة غنية من التوجهات، وقراءة علمية للواقع وخصائص المجتمع، توفر أرضية خصبة لصياغة وتجريب وممارسة النماذج التنموية، التي بدورها توفر خبرة وتجربة غنية للمركز وللمجتمع، وتقدم فائدة وتغذية للشق البحثي وتطوره وفق نتائج الممارسة على الأرض. وهنا يكمن التكامل والترابط العضوي ما بين دوائر ووحدات المركز (البرامج والبحث مثلا) في سبيل توفير الحوامل اللازمة للمركز ليتمكن من الإقلاع والعمل على تحقيق رؤيته التنموية.

إطالة وتعريف:

المنظمات القاعدية: هي المنظمات، المراكز المجتمعية المنتشرة في المواقع المهمشة من الريف والمخيمات الفلسطينية وكذلك الأحياء الفقيرة في المدن، وتمثل هذه المنظمات قاعدة جماهيرية واسعة في هذه المناطق، وتحاول توظيف مواردها المحلية في سبيل تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات (شباب، مرأة، أطفال، فلاحين، عمال...) للحد من فعل التهميش لهذه القطاعات والمناطق.

أفادت التجربة الطويلة لمركز بيسان في العمل التنموي المتواصل، وبناء نماذج تنموية مجتمعية تكون قادرة على الفعل المجتمعي على مستوى المجتمعات المحلية، أن المنظمات القاعدية تشكل حلقة رئيسية ومركزية في جذب الطاقات المجتمعية القطاعية (شباب، مرأة، طفل، عمال، فلاحين...) وتكثيف

جهودها وبلورة دورها في العمل التنموي والتأثير في شروط وحيات المجتمع.

نماذج ركن الجوار في تجربة المركز:

منذ نشأة المركز في عام ١٩٨٩، حرص المركز على ممارسة النموذج التنموي الأقرب لواقع المجتمع المحلي، بما يستجيب لاحتياجات وقدرات هذا المجتمع، ومن خلال ذلك عمل المركز في أكثر من ٥٠ نموذج تنموي " ركن الجوار "، كتجربة مميزة لعمل المنظمات القاعدية في المجتمع المحلي، كل منها له خصوصيته النابعة من خصائص المجتمع المحلي ذاته، وتتقاطع جميعها في إتاحة الفرصة للمواطنين باللقاء والحوار، ومحاولة فهم الواقع وتحديد الاحتياجات والأولويات والإمكانيات، ليتم العمل الجماعي والطوعي لتحقيق ما أمكن من الأهداف أو تقليل الفجوة بين الطموح والاحتياجات الحقيقية.

وما زال المركز يعمل مع المنظمات القاعدية، لتقويتها وتعزيز دورها المجتمعي، مستفيدا من التجربة الغنية في هذا المجال، وكذلك من خلال نقد وتقييم التجارب والنماذج المنجزة بهدف تطويرها ومقاربتها أكثر للواقع المتغير.

مسألة استدامة هذه النماذج، وقدرتها على الاستمرار في تادية دورها المجتمعي، ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى وفرة أو ندرة الموارد المحلية المتاحة، ومن خلال التجربة ودروس الميدان، وسجل تفعيل العامل الذاتي والجهد الطوعي وقيم الانتماء والحرص على هذه المنظمات من قبل الأفراد والجماعات في المجتمع المحلي، المورد الرئيسي والأهم في مدى ديمومة واستمرار عمل هذه المنظمات.

دور المنظمات القاعدية في " التنمية ":

كما أسلفنا في تعريف طبيعة وماهية المنظمات القاعدية، فهي عنوان لجذب وتركيز الطاقات الكامنة على المستوى المحلي، ويتوقف هذا الدور على مدى التصاق المنظمة باحتياجات المجتمع المحلي ودورها في تفعيل قدراته الكامنة في سبيل القيام بالدور المجتمعي الذي يشكل بالأساس حاجة للمجتمع ذاته. فالمنظمة القاعدية، ليست ذاك الجسم الذي يحمل أجنحة معينة ويسعى لغرضها أو لترويجها في المجتمع، بل هي الأداة المنبثقة من احتياجات المجتمع لوجود مثل هذا العنوان، وتتشكل بفعل هذه الحاجة، ويقودها أفراد وعمل جماعي من نفس المجتمع ذاته، ويضحي موضوع قوتها واستدامتها قائما على مدى بقائها قريبة أو بعيدة عن الاحتياجات التي وجدت من أجلها، الأمر الذي يحدد أيضا مدى التقاف واصطفاف الجماهير حولها.

فدور المنظمة القاعدية، هو تكثيف لعملية تفاعل اقتصادي اجتماعي في المجتمع، يسعى خلالها المجتمع المحلي للعب دور أكثر فاعلية في مواجهة جملة المشاكل والاحتياجات التي يواجهها، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية، بالاستناد على موارده المحدودة وطاقاته المتاحة، التي من المفترض أن تلعب المنظمة دورا فاعلا في إدارتها وتوزيعها. ومن هنا يبرز دور المنظمة، في تظوير الوعي الناقد بقضايا المجتمع، ومحاولة فرز الاحتياجات والأولويات التي تتعلق بشروط حياته، وتنظيم علاقة سليمة ما بين أفراد المجتمع وقطاعاته لتحقيق أهداف تنعكس نتائجها الإيجابية عليهم بشكل جماعي.

دور المنظمة القاعدية، يرتبط مباشرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والقطاعات الجماهيرية في المجتمع، وحققهم في الوصول للموارد والمساواة فيما بينهم، ذكورا وإناثا، في الحقوق والواجبات وأمام القانون...وبالتالي حق التعبير والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة التي تمس حياة المجتمع بشكل عام، وحيات المجتمعات التي تعاني الحرمان والتهميش بشكل خاص.

ومن هنا يبرز الدور الكامن للمنظمات القاعدية، في ظروف الاحتلال والتهميش، بأن تكون إحدى الأدوات والمساهمات في تشكيل حركة جماهيرية اجتماعية، تناضل من أجل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتصب في تقوية المجتمع وتعزيز صموده ونضاله الوطني.

منهجية عملنا مع المنظمات القاعدية:

تجربة المركز الممتدة على مدار عقدين من الزمن في العمل " التنموي "، لم تكن قالبًا جاهزًا لنسخ التجارب وسقفها بنموذج محدد، بل هي تجربة خضعت للنقد والتطوير. وقد عاشت على مدار مراحل تطور المركز من جهة ووفقا للتغيرات والمستجدات المجتمعية والوطنية من جهة أخرى، وإذا كان هدفنا من التنمية البديلة في نهاية المطاف، هو تعزيز دور المجتمع، وتفعيل محركات عمله الذاتي وتظوير طاقاته، وتحقيق مشاركته بأقصى درجة في تحمل الأعباء وتحقيق الأهداف، وصولا لتعزيز الصمود والمقاومة بوجه الاحتلال، نرى أن منهجية عملنا في بناء النماذج التنموية (ركن الجوار أو المنظمات القاعدية)، لا تأتي بمعزل عن هذا الهدف، ولذا تم اشتقاق وتطوير منهجية العمل مع المنظمات القاعدية من خلال هذه التجربة الطويلة والمتنوعة:

الشراكة:

نعمل مع المنظمات القاعدية على قاعدة الشراكة الحقيقية في العمل التنموي، بدءا من المشاركة في دراسة القدرات والاحتياجات، مرورًا بتصميم البرامج وصولًا للإغلاق وتقييم الأثر، نؤمن تماما أن البرامج تبني من الأسفل إلى أعلى وفق احتياجات وإمكانيات المجتمع المحلي الذي تنشط فيه المنظمة، لاعتبار أن المنظمة والمجتمع المحلي لديها من الخبرة والمعرفة ما يجعلها فاعل ومشارك إيجابي، لا متلقي سلبي، لما تمثله من دور هام في الفعل المجتمعي.

هذه الفهم للشراكة يوفر للأطراف المشاركة في العملية التنموية، إمكانية التعامل مع بعضها بإيجابية وفعالية أعلى، حيث أن كل طرف يتوجه للآخر وهو يدرك أن لديه من المعارف والخبرة ما يضيفه للآخر، مثلما يدرك أن الآخر لديه ما يقدمه من المعارف والخبرة أيضا، وتصبح العلاقة ما بينهما حوارية ومتبادلة، تبحث في تجاوز المشاكل التي تواجهها، بدلا من أن تكون العلاقة محكومة لشعور فوقي من طرف أو شعور بالدونية من قبل طرف آخر.

" بناء القدرات ":

يتلخص دورنا في هذه العملية بالمساهمة في تطوير / تمكين / تعزيز وتفعيل دور المنظمة بنويا وفكريا، وننظر للعملية أنها متبادلة وليس باتجاه واحد، فهي عملية تعليمية مستمرة لاكتساب مجموعة من المفاهيم والمهارات من خلال الممارسة والتجربة والاستكشاف بغرض تعزيز وتعميق المعرفة والخبرة لإحداث تغيير نوعي على مستوى القدرات الذاتية والأداء المهني والنشاط الاجتماعي والفكري. بناء القدرات قد يستهدف احتياجات ضرورية أنية (يحتاجها الشخص / المنظمة حاليا) وقضايا تطويرية مستقبلية بالمعنى الاستراتيجي تستهدف تطوير قدرات الإنسان والاستثمار فيه. يرتبط هذا المفهوم بالتوجه الشمولي التكامل التنموي ويعتبر جزءا لا يتجزأ منه، علما أنه يستهدف التركيز على تحريك وتفعيل الطاقات والقدرات الكامنة في الفرد / المجموعة / المؤسسة وتحفيز القدرات الذهنية وخلخلة المفاهيم وإعادة الاعتبار لمجموعة من القيم الهامة المرتبطة بمبادئ (مثل العدالة والمساواة والتحرر والتعددية) وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي والجماعي وتعزيز مفاهيم الشراكة و الاكتفاء الذاتي والقدرة على تنظيم الذات وتوظيف الموارد المحلية وتكامل الأدوار...الخ)، تلك التي تعتبر أساسا في التوجه التنموي الذي نعمل به. في عملية بناء القدرات، ندرك أن هناك أكثر من بعد ومستوى يتم تناولها في هذه العملية، من البعد الفكري والمفاهيمي والمعرفي، إلى بعد التوجهات والقيم والسلوك، وكذلك بعد المهارات التي ترتبط بهما.

التراكم والتحول:

المجتمع بافراده ومنظماته ومراكزه، يمتلك مخزونا كبيرا من المعرفة والخبرة في مواجهة مشاكله والبحث عن حلول لها، فالعمل مع المنظمات القاعدية، يستند على أن هنالك تجربة وخبرة غزيرة لديها استقتها من واقع الحياة، وان العمل معها لا يعني مطلقا البدء من الصفر، بل هو عملية تفعيل، وإفساح المجال أمام عملية إنبعاث للقدرة والخبرة وتطويرها بأفق جديد في واقع يتغير باستمرار. وهذا ما يجعل دور ومكانة المنظمات بقع في سياق تطوري تبعا لما يحصل بالمجتمع الأكبر، ويضع الجميع في عملية تبادل للمعرفة والخبرة والتجربة، تسهم في بعث الكامن وإضافة الجديد، نحو إحداث تغير حقيقي في المجتمع وقضاياها الرئيسية.

العامل الذاتي:

أثبتت العوامل الذاتية دورها المحوري والأساسي في مدى نجاح واستمرار النماذج التنموية، فالقدرة على الفعل الذاتي الطوعي، واستقطاب موارد محلية وذاتية، سواء كانت ذهنية، مادية، تقنية، نوعية الكادر البشري وتنوع مهاراته وتوجهاته واهتماماته... كلها عوامل تؤكد ضرورة إعادة إنتاج هذا التوجه ليكن محوريا في العمل المجتمعي ديناميات ذاتية، يتم تنظيمها بشكل جماعي، وفق الموارد والقدرات المتوفرة، ما يجعل أثرها يتضاعف مرات ومرات، ويعزز قيم الانتماء والمسؤولية المشتركة.

عملية التشبيك:

العمل الشعبي والمجتمعي، الذي يستند في انطلاقه من الواقع المعاش بهدف تغييره لصالح الجماهير والفئات الأكثر تضرا وتهميشا بالمجتمع، يفترض في واقعا فلسطيني، الذي يواجه بطش وسياسات الإحتلال الصهيوني (قتل، اعتقال، إغلاق وحصار، مصادرة الأراضي، ضعف عمليات التواصل...)، تطوير أدوات الفعل والتنظيم الشعبي، وصارت عملية التنسيق والتواصل من المهام والأولويات في حياة وتطور عمل المنظمات القاعدية ودورها المجتمعي، وهذا التوجه، نحو " التشبيك " يوفر قدرة كبيرة في تبادل التجارب والخبرات، والاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الموارد المتوفرة، ويسهم في عملية توحيد وبلورة الخلفية الفكرية والمخططات المفاهيمية لعمل المنظمات القاعدية...

قد يرتقي هذا التوجه إلى خلق شبكة من المنظمات القاعدية، تستند لتراث التجربة والواقع الحالي، لاستشراف المستقبل بأدوات وأشكال عمل شعبي ومجتمعي متجددة، ولكن نوعية هذا التشبيك (أو الشبكة) تكمن في مدى أن يكون انعكاسا وتكثيفا للرد على الواقع المعاش، ومستندا لفعل جماهيري قاعدي حر، مبني على المشاركة الفعلية التي تحدد الأولويات، وتنظم الموارد، وتقود العمل...

فلسفة العمل الشعبي... تجارب محلية وعالمية

المستجدات والتحول الحالى. ترى الريماوي أن دور البلديات لا يقتصر على الشق الخدماتي فقط، حيث أن لها دورا اجتماعيا لا يمكن تجاوزه، يفرض ذاته جنبا إلى جنب، وهناك عملية تنسيق متقدمة ما بين المؤسسات القاعدية والقوى والفعاليات والمجلس البلدي في البلدة لمواجهة الاستحقاقات الاقتصادية، الاجتماعية والخدمية.

تجربة بلدنا الشبابية _ فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨:

قدم الناشط المجتمعي، إباد البرغوثي، تجربة " رفض الخدمة المدنية " التي تسعى من ورائها حكومة الاحتلال لزع الشباب العرب وفرض الخدمة عليهم في جيش الاحتلال، وقد جسدت التجربة الناجحة مزجا خلاقا ما بين قراءة الواقع وتحليله وبناء آليات المواجهة لبرامج الاحتلال المنظمة. اعتمدت التجربة تلك، على قدرات الكادر الشبابي الواعي والمدرك لحقوقه كمشعب محتل، من خلال حملة شبابية جماهيرية امتدت على أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، استخدمت فيها المسيرات والنشرات والندوات والاعتصامات، ما شكل حالة وعي مضاد للمخطط الصهيوني، وأجبر حكومة الاحتلال على التراجع عنه. تفيد التجربة بأهمية الترابط العضوي ما بين القضايا المجتمعية والوطنية، وأهمية الوعي والإدراك المرتبط بالممارسة، ما يسهم في خلق أجسام مقاومة، تراكم في اتجاه التحرر والاعتناق.

فلسفة العمل الشعبي:

من الأدبيات المتوفرة عن العمل الشعبي، ومن مجمل المداخلات والنقاشات التي تمت، يمكن استخلاص محاور أساسية تندرج ضمن فلسفة العمل الشعبي: العمل الشعبي، هو العمل الذي يستهدف عملية تحويل المجتمع من الأعماق، وإحداث تغييرات بنيوية داخله، تبدأ من أسفل إلى أعلى، بهدف تحقيق نتائج مستدامة، تبقى خاضعة للتحليل والتأمل والشراكة...

عملية التحويل تلك، تستهدف أولا وجود مشكلة جماعية، والقدرة على إبرازها وتحديدتها، ويتطلب حلها وجودا من الشراكة للرد الجماعي، وكذلك تتطلب مبادرات من الناس أنفسهم، فمشاركة الجمهور ليست تلقائية، فهي عملية تعلم تدريجي للمعارف واكتساب الخبرات وتطويرها، وهذا يتطلب بلورة منهج عمل بمشاركة الناس لضمان تسهيل عملية تعبيرهم عن ذاتهم، وبناء قدراتهم في سياق عملية تعلمية متبادلة، ومأسسة حل جماعي للمشاكل الفردية، فالسلطة لا تعطى للأفراد ولكن هم من يعملون في إطار جماعي ليتولواها.

بناء قدرة الناس؟ هو قدرة الأشخاص أن يتولوا أمورهم بأنفسهم، ويصاحب ذلك شعور إيجابي بأنهم قادرون... فالأفراد أنفسهم هم من يعون احتياجاتهم أفضل من أي شخص آخر... وهذا يستند إلى ضرورة المشاركة النشطة، وإطلاق الوعي النقدي الذي يسهم في بلورة الضمير الاجتماعي السياسي لتحقيق غايات جماعية، فالأشخاص ليسوا "منفتحين" و "متلقين" بل فاعلين ومؤثرين في عملية التعلم، وعليهم وعي ذلك، وانتزاع الاعتراف بوجودهم ودورهم، والتحرر من عقدة الشعور بدونية الذات، وتفوق الآخر...

"الخبير" ... ليس:

في العمل الشعبي، الذي ينطلق أساسا من الواقع المعاش لتغييره بمشاركة الناس، تبرز أهمية توظيف مختلف الطاقات والإبداعات الموجودة في العنصر البشري بشكل يقلص الفجوة ما بين الناس ويضعها في حالة من تبادل واكتساب المعارف والخبرات، فمثلا نجد أن الشخص الذي يمتلك منهجا، أو رؤية أو مهارات يتفوق بها على الآخرين في حقل ما (متخصص، خبير...)، يجب أن يدرك أن دوره في العمل هو مصاحبة الناس، وتيسير عملية التقائهم وتنظيمهم جماعيا، يستخدم خبرته في التوجيه والإرشاد وطرح الأسئلة وتنظيم عملية الحوار التي تحاكي المشاكل القائمة، ويقوم بدور المشارك معهم للوصول إلى تفاهات جماعية، وخلال هذه العملية، نجد أن "المعلم، الخبير" يكتسب من المخزون المعرفي والخبراتي الموجود لدى أعضاء المجموعة وسائر الناس، فهم لديهم الكثير من التجارب، ولكن فكرة وتسهيل عملية إخراج ما لديهم وبعثه من جديد، هو ما قد يقوم به الميسر معهم، ويكون معلما ومتعلما في آن... كما هم أيضا.. في جو من الود، والبساطة، والثقة المتبادلة، والتخلص من عقد الدونية أو الفوقية وتقليص الفجوات والحوارج ما بين الطرفين...

الممارسة والنظرية؟

الممارسة والنظرية، عنصران مترابطان جدليا وديالكتيكيا، لا ينفصلان عن بعضهما، فالنظرية تخضع للواقع المعاش ومعطياته، وهي تطورت أيضا من خلاله، من خلال تحليل الواقع الملموس ومن ثم الوصول للمجرد والنظري... العمل الشعبي يستند في حركته ودرجة تطوره على التحليل والتأمل والمراكمة في واقع التجارب الموجودة، فالوجود الاجتماعي هو مستمر في حركته وتطوره بما يخلق دوما تغييرا وتحولات في الوعي الاجتماعي المصاحب له، ومجمل العلاقات الناشئة والمتحولة في المجتمع.

والادعاء بمعجزة اقتصادية. في عقد السبعينات، جاءت أزمة النفط العالمية، وواجهت البلاد أزمة حادة، وأزاحت القناع عن المعجزة الاقتصادية التي يتحدثون عنها، وتزايدت الحركات الاجتماعية ودورها، وكثر المطالبين بالتحول الاجتماعي والديمقراطي، حتى جاء عام ١٩٨٤ ليتم الإعلان عن انتهاء النظام الدكتاتوري.

وصارت الحركات الاجتماعية أكثر قوة، واستمرت تطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين، بحثا عن نموذج آخر غير النموذج الرأسمالي، وأضحت الحركات الاجتماعية نموذجا فاعلا للتأطير والعمل السياسي، وتبنت هذه الحركات بعدا فكريا للنضال ضد الهيمنة والاستغلال، وتم استدخال أدوات متعددة للتعبير والنضال.

الحركات الاجتماعية في البرازيل مستقلة القرار، ولا تتبع مؤسسات، ولديها من التنظيم والموارد ما يبيقها فاعلة، والقانون يحميها أيضا، عدا عن ان الاهتمام بعنصر الشباب يوفى لها رافدا وتجديدا لدمها.

المدخلة السنغالية:

نتحدث عن دور منظمات واتلافات أهلية، ارتبط عملها بواقع المجتمع، تغيرات

ضمن التحضيرات الأولية لإطلاق برنامج تنموي بالشراكة مع عدد من المنظمات والمراكز المجتمعية في ريف مدينة رام الله، عقد مركز بيسان للبحوث والإنماء ومركز معا ومركز الفن الشعبي بالتعاون مع منظمة التضامن الاشتراكي البلجيكي، أيام عمل وحلقات نقاش ترتبط بفلسفة التعلم/ العمل الشعبي والتجارب المحلية والعالمية في هذا المجال، بما يعزز الإطلاع على نماذج وبرامج عمل تنموية أخرى، وذلك في الفترة الواقعة ما بين ١٠/٤ و ١٤/٤/٢٠٠٨ في قاعة الغرفة التجارية بمدينة رام الله، وشارك فيها، إضافة للمراكز الثلاثة، عدد من المنظمات الأهلية الفلسطينية، ونشطاء في العمل الأهلي، ووفود أجنبية متضامنة مع الشعب الفلسطيني بغرض عرض التجارب وتبادل الآراء والخبرات، هذا وقد تخلل البرنامج زيارات وجولات ميدانية في العديد من القرى والمخيمات والمدن الفلسطينية.

جاء هذا النشاط، ضمن إدراكنا لأهمية وأولوية أن البرامج التنموية يجب أن تنطلق من أسس وتوجهات فكرية، تنبثق من واقع المجتمع وخصائصه، ومفتحة على التجارب المجتمعية الأخرى ومسيرتها في العمل المجتمعي والشعبي، الهادف لتحقيق الحرية والتحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية، في عصر العولمة التي تحاول فرض رؤيتها وشروطها على مختلف بلدان العالم، ويكون ضحيتها العمال، الفلاحين، المرأة... الذين تزداد معاناتهم وفقهم ودرجات إقصائهم من الوجود الاقتصادي والاجتماعي الفاعل في الحقبة الإمبريالية المعولمة.

هنالك أكثر من لفظ شائع، يطلق على فلسفة العمل الشعبي والمجتمعي (مثل التعليم الشعبي، التعلم الشعبي، التربية الشعبية...)، وقد ارتبط هذا المفهوم بمدارس فكرية وتربوية متتالية، وتجارب متنوعة في مختلف أنحاء العالم، ولعل من أبرز رواد هذه الفلسفة، المفكر البرازيلي العالمي "باولو فريري" الذي أخرج مفهوم العمل/ التربية الشعبية ليصبح نظاما تربويا للطبقات والفئات الشعبية في العديد من دول أمريكا اللاتينية يظهر بنمو وصعود حركات اجتماعية سياسية قوية. نستعرض هنا أبرز المداخلات وأوراق العمل المستندة للتجربة. والتي قدمت في حلقات النقاش.

ممثل منظمة التضامن الاشتراكي البلجيكي:

يقول أن العمل الشعبي تبلور خلال الثلاثة والعشرين سنة الأخيرة في بلجيكا، حيث كانت أولى بوادره في نشوء حركة عمالية منظمة في أوساط العاملين بالأجر المدفوع. حيث أن العولمة الحالية بمفهومها الليبرالي السوقي، تدفع لتحويل المجتمعات نحو الاستهلاك، وزيادة معدلات البطالة وخاصة في جنوب بلجيكا (أكثر من ٢٥٪)، واستخدام العاملين في عمل جزئي لقلعة الفرص، وبأجور رخيصة، نتج عنه تفسخ في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وإقصاء للفئات الشعبية، التي أصبحت دون عمل، دون سكن، دون...

وأضاف، "نحن نعمل مع الناس في الأحياء الشعبية الفقيرة، نحاول الانتقال من هذا الواقع، عبر تحليله وتفكيكه لتغييره "إنها استراتيجية الواقع المعاش"، التي تسعى لتغيير جوهر في الواقع، من خلال التشديد على مشاركة الناس، وخلق آليات عمل جماعية لمقاومة الوضع القائم، وإزاحة الظلم الاجتماعي، لأن الحلول الفردية (الليبرالية الرأسمالية) لم تؤد لحل بل لمزيد من الضحايا في المجتمع". كما بين أن المنظمة تعمل أيضا مع الناشطين من الجمعيات وعناصر المجتمع المدني، وترى في تجارب أمريكا اللاتينية تجارب مشجعة.

مدخلة الوفد البرازيلي:

العمل الشعبي جاء من التجربة المعاشة، وارتبط بنشوء ودور الحركات الاجتماعية التي ترفض الاستغلال، والفقر، والبؤس ومختلف أشكال العنصرية. شكل وجود "فريري" في عقد الستينات من القرن الماضي، تحولا عميقا، حيث أضحت العمل الشعبي بمثابة نظام تربوي للفئات والطبقات الشعبية، كما أن للثورة الكوبية المنتصرة عام ١٩٥٩ فضل في إبراز نموذج الانتصار والتحرر والاعتناق.

العمل يتركز مع السكان الأصليين للبلد، والذين تعرضوا لعمليات الإقصاء والاستبعاد، ويستهدف التأمل في مجمل العلاقات السائدة في المجتمع (عمال، فلاحين، ريف، مدينة...)، حيث أن الذات الفاعلة، ومن خلال ممارسة العمل الشعبي يتحولون لقادة يصنعون التاريخ، تاريخا ينشأ من الصراع الاجتماعي، وصراع الطبقات مهم هنا في عملية اعتناق الميسر عليهم، فهذه الفلسفة تناهض كل ما هو إخضاع، وتسعى لبناء الإنسان بمختلف القيم الإنسانية، ويضحي الخضعون قادرين على الانبعاث وفرض الاعتراف بهم، هذه الفلسفة تخلق التمييز ما بين القاهر والمقهور وتفضي بالمجال للمقهور لصياغة ذاته بنفسه. نهتم في العمل من أجل تعزيز الحركات القاعدية: طلابية، عمالية، شبابية... باعتبار هذه القطاعات أساسا في عملية التغيير بالواقع المعاش. الحركات الاجتماعية الناشئة، واجهت قمع النظام الدكتاتوري في عقدي الستينات والسبعينات من القرن السابق، وكانت هذه بدايات التحول في المجتمع، ومع تزايد القمع، تراجمت الحركات للدفاع عن ذاتها بنبي سرية، في الوقت الذي جاء فيه صندوق النقد الدولي "بوصفات تنموية جاهزة" للبلد، وأدخل البرازيل في "فردانية التنمية"



المناخ، مشاكل الزراعة والتصحّر... نعمل مع المواطنين للضغط على الحكومة لتطوير الإنتاج الزراعي، وأن يكون مخططا ومستداما بما يثبت الناس في أرضهم، ويقلل الهجرة، ويكف التبعية للخارج، حيث أن البلد كانت تنتج مئة نوع من البذور، ولكن الاعتماد على الخارج جعلنا نتراجع، وهذا ما يجب مواجهته والفكك منه. نعمل في قضايا التوعية مع الشباب ومحو الأمية، ومكافحة مشاكل المخدرات، والحد من الهجرة، حيث يغامر الشباب في هجرات يموتون فيها عبر البحار، ما يشبه "الانتحار الجماعي"، هذه مشاكل اجتماعية، ومرتبطة بواقع اقتصادي يفرضها، بحاجة لمواجهة وحل.

مدخلة عن تجربة العمل التطوعي الفلسطيني:

قدم الاستاذ محرم البرغوثي، ورقة تناول فيها تجربة لجان العمل التطوعي في فلسطين، وتعرض لها من بدايات كونها لجان طلابية وشبابية هدفت لمساعدة الفلاحين في مواسم الزيتون والحصاد، وكذلك مفهوم "العونة" في الريف، وتطورت التجربة، وكان لها دورا مميّزا في استنهاض وتعبئة طاقات مجتمعية كبيرة، وقد لمسنا أثرها في الانتفاضة الأولى.

التجربة كانت غنية ومؤثرة، إلا أن ما بعد اتفاقية "أوسلو" وما رافقها من دخول قيم غربية على المجتمع، عكس تلك التي تجسدت في العمل التطوعي، والانتماء والمبادرة... هذا ما خلق الفجوة والانقطاع. التجربة أيضا بحاجة لتوثيق ودراسة ناقدة، من أجل إعادة إنتاجها وبعثها بروح جديدة.

تجربة مؤسسة "إبداع":

قدم الناشط المجتمعي خالد السيفي، مدخلة عن تجربة ونشأة مؤسسة إبداع في مخيم الدهيشة، وعن دورها الطبيعي في العمل المجتمعي، الفني، التطوعي في المجتمع، وهي اليوم تشكل نموذجا وعنوانا للشباب، ذكورا وإناثا، في المخيم، وتوسع نطاق عملها، ودخلت عملية المأسسة عليها للتكامل مع البعد التطوعي والانتماء الحر في العمل المجتمعي. العنصر الشاب هو الدم الرافد للمؤسسة، ويتم توارث ونقل الخبرة ما بين أجيالها الإدارية والتطوعية، وكذلك تستند في تجربتها على التراكم والنقد والتطوير.

تجربة بلدية بني زيد الغربية:

قدمت السيدة فتحية الريماوي، مدخلة عن واقع ودور البلدية التي ترأسها في بني زيد الغربية، وتعرضت في مداخلتها للتجربة الشخصية لها كناشطة نسوية أولا، وكرئيسة للبلدية ثانيا، مبيّنة العلاقة الجدلية ما بين التجربتين، موضحة بشكل مبسط السياق الاجتماعي في البلدة، سواء من حيث التجربة والتراث أو من حيث

تمنع تحقق عجز مالي لديها وهذا يشير إلى عدم كفاية هذا التمويل، وبالتالي استمرار حاجة هذه المؤسسات إلى تمويل إضافي، لاسيما إذا ما كان لديها توجهات بتطوير عملها وتطوير برامجها في المستقبل.

البنية الداخلية للمؤسسات الشبابية غير الحكومية

يسعى هذا القسم إلى توفير معلومات حول مدى توفر الأجسام والهيئات التنظيمية والمرجعيات للمؤسسات الشبابية غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية، كما يسعى إلى توفير معلومات حول آليات اختيار هذه الهيئات، وشكل ممارسة هذه المؤسسات لمهامها.

أظهرت البيانات أن ٩٠,٩٪ من هذه المؤسسات لديها هيئة عامة (جمعية عمومية). كما أظهرت أن ٩٧٪ منها لديها مجلس إدارة، و ١٦,٩٪ منها لديها مجلس أمناء، ويتوفر لدى ٢١٪ منها هيئة أو لجنة استشارية. تشير هذه الأرقام إلى توفر مرجعيات تنظيمية ومؤسساتية لدى هذه المؤسسات بدرجة عالية، لكن يبقى السؤال حول كيفية عمل هذه الأجسام ومدى فاعليتها ودرجة قيامها بأدوارها.

وعلى صعيد طرق اختيار مجالس الإدارة أظهرت البيانات أن حوالي ٨٧٪ من مجمل هذه المؤسسات تقوم باختيار مجالس الإدارة فيها عن طريق الانتخاب، في حين تقوم حوالي ٨٪ منها باختيارهم عن طريق التعيين، وحوالي ٥٪ منها باختيارهم بالانتخاب والتعيين معا.

حول عدد الاجتماعات التي عقدتها المرجعيات العليا لهذه المؤسسات، أظهرت البيانات تفاوتاً كبيراً في عدد هذه الاجتماعات بين المؤسسات المختلفة، حيث لم تعدد مرجعيات ١٦ منظمة أو ما يعادل ٤,٣٪ من إجمالي المؤسسات أي اجتماع خلال العام ٢٠٠٦، وبلغت نسبة المؤسسات التي عقدت مرجعياتها العليا ما بين ١-٥ اجتماعات ٣٧,١٪ في العام المذكور، ونسبة المؤسسات التي عقدت مرجعياتها العليا ما بين ٦-١٢ اجتماعاً ٣٠,٥٪ في العام المذكور، وبلغت نسبة المؤسسات التي عقدت مرجعياتها العليا أكثر من ١٢ اجتماعاً خلال نفس العام ٢٨,١٪. بشكل عام تشير هذه الأرقام إلى توفر درجة جيدة من الاجتماعات الدورية لدى المؤسسات التي لديها برامج تستهدف الشباب في الأراضي الفلسطينية، لكن يبقى السؤال حول ما يدور في هذه الاجتماعات ومدى مشاركة كافة أعضاء المرجعيات العليا فيها، ومدى تأثير هؤلاء الأعضاء على رسم السياسات واتخاذ القرارات، ومدى توفر المحاسبة من قبل هذه المرجعيات للجهات التنفيذية في هذه المؤسسات.

أظهرت البيانات أن ٥٠,٤٪ من مجمل المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية تقوم بإعداد تقارير متابعة منتظمة لنشاطاتها، وهي نسبة مرتفعة قد تشير إلى درجة عالية من الشفافية لدى هذه المؤسسات. وكشفت البيانات أن ٨٣,١٪ من مجمل هذه المؤسسات تباشر عملها وفق خطة زمنية محددة، وهو ما يشير إلى درجة عالية من التخطيط لدى هذه المؤسسات، لكن على الرغم من توفر هذه النسبة العالية من المؤسسات التي تعد خطط زمنية لعملها، إلا أن نسبة المؤسسات التي صرحت بأن هذه الخطط تحقق أهدافها دائماً لم تتجاوز ٢٦,١٪، في حين صرحت ٥٣,٨٪ من المؤسسات التي لديها خطط بأنها تحقق أهداف خططها أحياناً، وصرحت ٢٠,٢٪ منها أنها نادراً ما تحقق أهداف هذه الخطط. وأرجعت المؤسسات عدم قدرتها على تحقيق الأهداف والاحتلال، أو بالمولدين الخارجيين أو المحليين أو بعدم تعاون الفئات المستفيدة أو بعدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة لتنفيذ البرامج وغيرها.

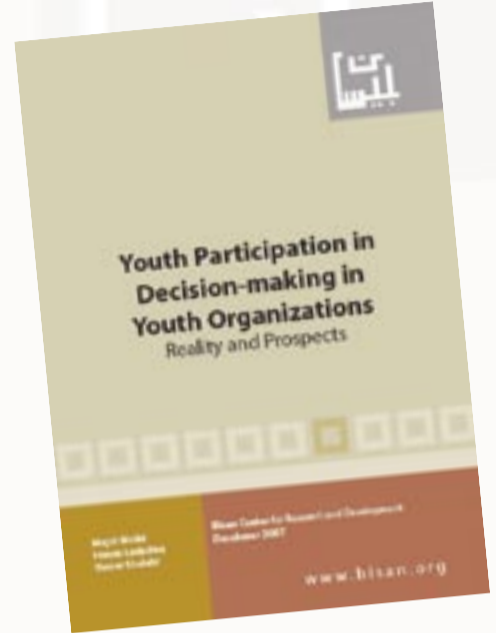
تمكين الشباب هو الهدف الأهم لدى المؤسسات الشبابية

تتنوع أهداف المؤسسات غير الحكومية التي لديها برامج تستهدف الشباب في الأراضي الفلسطينية، وهذا يرتبط من جهة وينعكس من جهة ثانية على طبيعة النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات، وقد أظهرت البيانات أن أعلى نسبة من الأهداف التي تعتمدها هذه المؤسسات هي لهدف تمكين الشباب عبر أنشطة شبابية واجتماعية ورياضية وثقافية وهو أمر متوقع بحكم طبيعة عمل هذه المؤسسات، لكن على الرغم من أن هذه المؤسسات لديها برامج تستهدف الشباب إلا أن لها أهدافاً أخرى تنعكس على نشاطاتها كما يظهر في الجدول رقم ٢ أدناه.

جدول ٢: أهداف المؤسسات الشبابية غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية

الهدف	نسبة المؤسسات التي تعتمده كأحد أهدافها
رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية	٩,٧٪
الارتقاء بالوعي من خلال أنشطة دعوية وتثقيف مجتمعي	٧,٨٪
تمكين الشباب عبر أنشطة شبابية اجتماعية ورياضية وثقافية	٤٤,٩٪
المساهمة في التنمية الزراعية وتنمية القطاعات المختلفة من خلال الإقراض	٧,٣٪
مساعدات إغاثة عينية ونقدية وخدمية وصحية وبيوت أيتام	١,٩٪
تأهيل لفئات خاصة	٤,٦٪
رفع مستوى الخدمات الصحية وتطوير القطاع الصحي	٢,٢٪
المساهمة في تطوير العمل والخدمات التربوية والمعرفة العلمية	٨٪
تمكين المرأة	٥,٤٪
تطوير البحوث والمعرفة العلمية	٠,٥٪
حماية حقوق الإنسان	٠,٨٪

في دراسة صادرة عن مركز بيسان



- عدد المؤسسات الشبابية ٣٧٢ مؤسسة في مجمل الأراضي الفلسطينية
- ٩٧,٣٪ من مجمل المؤسسات الشبابية مسجلة لدى واحدة أو أكثر من الجهات الرسمية
- التمويل الخارجي للمؤسسات الشبابية يشكل ٦٦٪ من مجمل ميزانياتها

أصدر مركز بيسان للبحوث والإنماء دراسة بعنوان "مشاركة الشباب في صناعة القرار"، أعدها كلا من: مجدي المالكي، حسن لدادوة، ياسر شلبي. واعتمدت الدراسة على مسح لفئة الشباب بحيث تمت مقابلة ١٢٦٠ شاباً وشابة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضم هذه الدراسة أربعة أقسام رئيسية: يتناول القسم الأول الملامح العامة للمؤسسات الشبابية. أما القسم الثاني، فيتناول واقع ودور الشباب في المؤسسات الشبابية، واستند هذا القسم على بيانات المسح الذي نفذ خصيصاً لأغراض هذه الدراسة. ويتناول القسم الثالث خصائص الشباب غير الأعضاء وأسباب عدم عضويتهم في المؤسسات الشبابية ومدى توفر الرغبة لديهم بالمشاركة في هذه المؤسسات وفي أية مجالات. ويتضمن القسم الرابع والأخير خاتمة لأهم ما توصلت إليه الدراسة، ويشمل أيضاً التوصيات المقترحة لتعزيز مساهمة الشباب في صناعة القرار في المؤسسات الشبابية.

يستعرض هذا التقرير أهم النتائج التي وردت في القسم الثاني من الدراسة.

عدد المؤسسات الشبابية

بلغ إجمالي عدد المؤسسات الشبابية ٣٧٢ مؤسسة في مجمل الأراضي الفلسطينية، تركّز غالبيتها في الضفة الغربية بواقع ٨٢,٣٪ مقابل ١٧,٧٪ فقط في قطاع غزة، وقد يعود ارتفاع عدد المؤسسات في الضفة الغربية مقارنة بالقطاع إلى ارتفاع عدد التجمعات السكانية فيها، حيث أن النسبة الأكبر من المؤسسات هي أندية شبابية، وعلى صعيد توزيع هذه المؤسسات حسب نوع التجمع السكاني، أظهرت البيانات أن ٤٨,٩٪ منها يقع في التجمعات الحضرية، بينما يقع ٤١,٤٪ منها في تجمعات ريفية، واقتصرت نسبة هذه المؤسسات في المخيمات على ٩,٧٪ فقط.

غالبية المؤسسات الشبابية تأسست بعد قيام السلطة

أظهرت البيانات أن نسبة عالية من المؤسسات الشبابية تأسست بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تأسس ٤٨,٧٪ منها بعد العام ١٩٩٣ (٢٣,٤٪ في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ أي بعد قيام السلطة وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى، و١٥,٣٪ في الفترة من ٢٠٠١ حتى تنفيذ التعداد بداية العام ٢٠٠٧، أي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى). أما المؤسسات الباقية فقد تأسست ما قبل قيام السلطة، وكانت نسبة المؤسسات التي تأسست قبل عام ١٩٤٨ تقتصر على ٣٪، في حين ترتفع النسبة إلى ٩,٧٪ للمؤسسات التي تأسست في الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، وترتفع إلى ١٧,٢٪ للمؤسسات التي تأسست في الفترة ١٩٦٨-١٩٧٩، وبلغت ١١,٣٪ للمؤسسات التي تأسست في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، و١٠,٢٪ للمؤسسات التي تأسست في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣.

الكيان القانوني: الأندية الشبابية الأكثر انتشاراً بين المؤسسات الشبابية توزعت المؤسسات الشبابية من حيث كيانها القانوني بين الأندية الشبابية بنسبة ٥٣,٤٪، ثم الجمعيات الخيرية بنسبة ٢٦,١٪، وأخيراً المؤسسات الجديدة بنسبة ٢٠,١٪ وتوزع هذه النسبة بين مؤسسات لديها مجالات عمل مختلفة، وكانت النسبة الأعلى بينها للمؤسسات التي صنفت نفسها على أنها مؤسسات تنموية بنسبة ٧٪، ثم التي صنفت نفسها على أنها مؤسسة ثقافية بنسبة ٥,١٪، والمؤسسات التي صنفت نفسها على أنها مؤسسة تدريب و/أو تأهيل بنسبة ٣,٨٪، وتوزعت النسبة الباقية بين الجمعيات التعاونية والمؤسسات الإغاثية والمراكز البحثية والمؤسسات الحقوقية.

معظم المؤسسات الشبابية مسجلة

أظهرت البيانات أن ٩٧,٣٪ من مجمل المؤسسات الشبابية مسجلة لدى واحدة أو أكثر من الجهات الرسمية، أي أن نسبة المؤسسات غير المسجلة تقتصر على ٢,٧٪

بواقع ١٠ مؤسسات فقط، وأظهرت البيانات أن ٧٣,٩٪ من إجمالي المؤسسات مسجلة لدى وزارة الداخلية، وترتفع هذه النسبة في حالة التسجيل لدى وزارة الاختصاص، وهي وزارة الشباب والرياضة في هذه الحالة، لتبلغ ٨٣,٦٪. تجدر الإشارة هنا أن المؤسسات الشبابية تتسم بقانونية وجودها من حيث التسجيل والترخيص لدى الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

معظم المؤسسات الشبابية لا توظف عاملين بأجر وتحظى بنسبة عالية من المتطوعين أظهرت البيانات أن النسبة الأكبر من المؤسسات الشبابية لا توظف عاملين بأجر، حيث بلغت نسبة هذه المؤسسات ٥٣٪ أو ما يعادل ١٩٧ مؤسسة، في حين أن نسبة المؤسسات التي توظف عاملين بأجر بلغت ٤٧٪ أو ما يعادل ١٧٥ مؤسسة. وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين بأجر في هذه المؤسسات ٢٦٩٧ موظفاً وموظفة. تجدر الإشارة هنا أن هؤلاء الموظفين لا يعملون على برامج الشباب فقط، بل إن قسماً منهم يعمل على البرامج الأخرى التي تنفذها هذه المؤسسات، حيث وكما أشرنا سابقاً توجد لدى هذه المؤسسات برامج أخرى غير البرامج التي تستهدف الشباب.

أما عن عدد المتطوعين، فقد أظهرت البيانات أن مجمل عددهم لدى المؤسسات الشبابية بلغ حوالي ١٩٠٧ ألف شخص في العام ٢٠٠٦، وهذا العدد لا يعني أشخاصاً متطوعين بشكل دائم أو بوقت كامل، حيث أن المؤسسات تسجل المتطوعين لديها حتى لو تطوعوا ليوم أو حتى لساعة واحدة في السنة، ومن هنا فإنه يصعب الحكم من خلال هذا الرقم على درجة التطوع لدى هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في تنفيذ برامج هذه المؤسسات.

المستفيدون من المؤسسات الشبابية غير الحكومية

بلغ عدد المستفيدين من المؤسسات الشبابية غير الحكومية حسب البيانات التي وفرتها هذه المؤسسات نفسها ١,١ مليون شخص في العام ٢٠٠٦، ويشكل هذا الرقم نسبة عالية من سكان الأراضي الفلسطينية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المنظمات غير الحكومية بما فيها المؤسسات الشبابية تسجل عدد المستفيدين منها من خلال سجلات تتوفر لديها تستند إلى تلقي الخدمات منها، حيث أن شخصاً واحداً قد يتلقى الخدمة منها أكثر من مرة في السنة ويسجل في كل مرة كشخص جديد، وبالتالي يرتفع عدد المستفيدين من هذه المؤسسات بسبب آلية الاحتساب لديها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسجل بعض المؤسسات كافة سكان التجمع السكاني الذي تعمل فيه باعتبارهم مستفيدين منها وهو ما يضحك عدد المستفيدين مجدداً.

التمويل الخارجي يشكل ثلثي تمويل المؤسسات الشبابية

بلغ إجمالي إيرادات المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ٤٢,٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، وقد تنوعت مصادر هذه الإيرادات، حيث كانت النسبة الأعلى منها كما يظهر الجدول ١ أدناه للتمويل من مصادر خارجية بنسبة حوالي ٦٦٪، ثم التمويل الذاتي للمؤسسات نفسها بنسبة ١٦٪، ثم التمويل من مصادر محلية سواء من أفراد أو مؤسسات بنسبة حوالي ٩٪، وتوزعت النسبة الباقية بين المصادر الأخرى كما يظهر الجدول المذكور.

جدول ١: مصادر تمويل المؤسسات الشبابية غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٦

مصدر التمويل	مساهمته في إجمالي إيرادات المؤسسات الشبابية (%)
مصادر خارجية	٦٥,٨
إيرادات ذاتية	١٦,١
تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية	٢,٠
تمويل محلي	٩,٢
تمويل من فلسطينيين داخل الخط الأخضر	٠,٨
تمويل من فلسطينيين في الخارج	٥,٥
مصادر أخرى	٠,٤
المجموع (دولار أمريكي)	٤٢,٠٥٤,١٧٢

يظهر من الجدول السابق أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي في تنفيذ برامجها، وعلى الرغم من أهمية هذا التمويل على صعيد قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ برامجها واستمرارية عملها، إلا أن استمرار الاعتماد عليه يشكل عاملاً في انكشاف هذه المؤسسات، حيث أن أي تغيير في توجهات الممولين وأولوياتهم قد يؤثر تأثيراً مباشراً على هذه المؤسسات وعلى استدامتها واستدامة قدرتها على تنفيذ برامجها.

على صعيد نفقات هذه المؤسسات، أظهرت البيانات أن مجمل نفقاتها في العام ٢٠٠٦ بلغت حوالي ٤٤,٤ مليون دولار أمريكي وهو مبلغ يزيد عن حجم إيراداتها، مما يشير إلى وجود عجز متحقق لديها، وقد أظهرت البيانات أن مجمل مبلغ العجز المتحقق لدى كافة هذه المؤسسات بلغ ٣,٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، وهو مبلغ يزيد عن الفرق بين حجم الإيرادات والمصروفات في ذلك العام، وتعود هذه الزيادة إلى عجز متراكم لدى هذه المؤسسات من سنوات سابقة قبل العام ٢٠٠٦.

بالجمل تشير البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسات الشبابية إلى توفر تمويل من مصادر متعددة، لكن الاعتمادية الأكبر على التمويل الخارجي، وفي الوقت نفسه تشير هذه البيانات إلى أن توفر هذا التمويل لم يكن كافياً بالدرجة التي



وطبيعة الصلاحيات التي تتمتع بها، ويبقى السؤال المطروح: ما مدى التزام المؤسسة وخاصة هيئتها القيادية وأحياناً مديرها التنفيذي بهذه اللوائح؟ لا يمكننا الإجابة على السؤال السابق بالاعتماد على البيانات الكمية ولذلك بحثنا في ذلك من خلال المقابلات مع مدراء سابقين وحاليين لبعض هذه المؤسسات، وقد تبين أن هناك اختلافات بين المؤسسات لدى الالتزام بدور الهيئات القيادية وصلاحياتها، فأحياناً لا تلتزم هذه الهيئات بما أجمعت عليه الهيئة العامة، وأحياناً يتم تهميش مجلس الإدارة أو الهيئة القيادية لصالح مجموعة صغيرة منها تتخذ القرارات بالتواصل والتنسيق مع المدير التنفيذي، فمدى فاعلية كافة أعضاء هذه المجالس وقيامها بواجباتها المهنية تجاه مؤسساتها يعتمد بشكل كبير على درجة الانسجام في الرؤى وفي التوجهات الإدارية والمهنية وأحياناً السياسية لأعضاء مجلس الإدارة. كما يلاحظ في بعض المؤسسات الشبابية أن للمدير التنفيذي دوراً كبيراً في تفعيل أو تهميش الهيئة القيادية المسؤولة عن إدارة المؤسسة، كونه باستطاعته أن يخلق مركز قوة وتأثير على الهيئات القيادية أو بعض أعضائها وذلك بسبب خبرته الطويلة، ومعايشته لكافة تفاصيل المؤسسة، وبسبب علاقاته مع الممولين ومع المؤسسات الشبيهة المحلية والدولية، وهو بذلك إما أن يشكل رافعة لعمل هذه الهيئات وإما أن يهيمشها أو يهيمش بعض أعضائها لتتحول إلى مجالس قيادية فخرية.

أما المستوى الآخر من المشاركة فيتم غالباً من خلال اللجان الفرعية المتعددة والتي تنفذ البرامج الخاصة بها حسب اختصاصها، ففي الأندية هناك لجان رياضية وفنية وثقافية وغيرها من اللجان المتخصصة وعلى رأسها رؤساء لجان هم من أعضاء مجالس الإدارة، يشرفون على تنفيذ الأنشطة المختلفة المتعلقة بلجانهم ويرفعون تقاريرهم لمجالسهم، يساعد هؤلاء الرؤساء منسقون وأعضاء لجان من الشباب الأصغر سناً، وغالباً يكون هؤلاء متطوعين، ولكن إذا نجحت إحدى هذه اللجان في توفير تمويل لأحد مشاريعها فيتم تعيين منسق بأجر، وتعتبر هذه اللجان القنوات الأساسية لمشاركة الشباب الأصغر سناً في تحمل بعض مسؤوليات نشاطات الأندية وهي وسيلة ناجعة لتدريب الشباب وتطوير قدراتهم القيادية، خاصة أن بعض هذه اللجان تتسع لنشاطاتها لتصبح الواجهة الرئيسية للنادي وتعمل مع الممولين ولديها عدة موظفين متفرغين جزئياً أو كلياً مثل اللجان الرياضية والفنية في نادي سريّة رام الله الأولى ونادي إبداع الدهيشة في بيت لحم.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الشبابية الحديثة فإن أسس عملها مختلفة حيث تعمل بالاستناد إلى مشاريع تمويلية أساساً، والمشاركون في نشاطاتها من الشباب يتحولون تدريجياً إلى موظفين في حال توفر التمويل، وبذلك فهي أشبه بالمؤسسات غير الحكومية الحديثة، لكنها تستهدف الشباب أساساً على المستوى المحلي أو الوطني، أعضاء هيئاتها العامة هم من الشباب المستهدفين من نشاطاتها أساساً ويشترك بعض هؤلاء الشباب في بعض الأنشطة تطوعاً كما يشاركون في اجتماعات الدوائر ويقدمون الاقتراحات، إلا أن مشاركتهم تبقى محدودة والقرارات تؤخذ من قبل مجالس الإدارة في إطار السياسة العامة التي ترسمها وتحددها تلك المجالس.

هوامش:

١ يقصد بالمرجعية العليا للمنظمة الهيئة العمومية في حال وجدت، أو مجلس الأمناء للمنظمات التي لا توجد فيها هيئة عمومية، وأحياناً تكون الهيئة الإدارية أو مجلس الإدارة المرجعية العليا في حال لم يتوفر أي من الجسمين السابقين.
٢ معظم مدراء هذه المؤسسات يشغلون مناصبهم كمدراء منذ ما يزيد عن ١٠ أعوام حيث لا توجد قوانين داخلية فيها تحدد فترة إشغالهم لمناصبهم.

١١ عضواً يشكلون مجالس الإدارة في المؤسسات المبحوثة، وبالتالي تعتمد في القيادة والتوجيه أساساً على فئات السن متوسطة الأعمار ٣٠-٥٠ عاماً، ولكن يلاحظ أن المؤسسات الشبابية في مدينة بيت لحم هي الأكثر تمثيلاً للشباب من الفئة العمرية المبحوثة في مجالس إدارتها، حيث أجمع ممثلو المؤسسات أن هنالك نسبة مشاركة كبيرة للشباب في تلك المؤسسات، مشيرين إلى أن مشاركتهم في الهيئات الإدارية من فئة ١٨-٢٩ عاماً تصل إلى ٧٠٪ من أعضاء الهيئة الإدارية، في حين أن الباقي تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠-٤٥ عاماً ويشكلون ٣٠٪ من مجمل عدد أعضاء مجلس الإدارة.

أما المؤسسات الشبابية الحديثة، فهذه الفئة هي الأكثر تمثيلاً في مجالسها الإدارية، لكن ليس في مجالس أمنائها، فعلى سبيل المثال، معظم أعضاء مجلس الإدارة في مؤسسة شارك هم من هذه الفئة العمرية (١٨-٢٩ عاماً) ولكن لا يوجد أحد من هذه الفئة في مجلس الأمناء، وهذا يعني أن السياسات العامة يرسمها أعضاء مجلس الأمناء وهم ليسوا من الشباب ويتحول مجلس الإدارة إلى هيئة تنفيذية تقرر في القضايا التفصيلية الخاصة بسير عمل المؤسسة ما بين اجتماعي مجلس الأمناء.

وبالنسبة إلى مؤهلات أعضاء مجالس الإدارة، يلاحظ أن معظم الشباب المشاركين في المواقع القيادية في المؤسسات الشبابية الحديثة هم من حملة الشهادات الجامعية، بينما هؤلاء أقل تواجداً في الهيئات القيادية للأندية، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة عمل المؤسسات الحديثة التي تعتمد المهنية وأسلوب العمل في المؤسسات غير الحكومية، بينما حافظت معظم الأندية على شعبيتها في تقديم الخدمات وفي أنشطتها وبرامجها وفي طبيعة أعضاء هيئاتها العامة ومجالسها الإدارية.

وفيما يتعلق بخبرات أعضاء الهيئة الإدارية، فهي مكتسبة من التجربة ومن احتكاكهم بقيادات المؤسسات الكبيرة في المحافظة وخارجها أو من خلال خبراتهم في العمل بالمؤسسات الحكومية التي عملوا أو يعملون بها، أيضاً فإن قسماً منهم اكتسب تلك الخبرات عبر مجموعة من التدريبات أو من دراسته الجامعية.

ندرة البرامج أو الأنشطة التي تساعد

في تطوير القدرات القيادية لدى الشباب:

يبدو من مراجعة أنشطة وبرامج الأندية المبحوثة ومن مقابلة المسؤولين عنها أنها غالباً لا توفر أنشطة تساعد في تطوير القدرة القيادية للشباب، وإن توفرت مثل هذه الأنشطة فهي في غالب الأحوال تقتصر على محاضرات من قبل بعض الخبراء في المجال ولا يتم متابعة الموضوع على مستوى الممارسة ويبقى نظرياً. فعالية الأندية تتعامل مع تطوير قدرات الشباب في مجال القيادة على أنه تحصيل حاصل أي من خلال الخبرة التي يكتسبها العضو خلال مشاركته في نشاطات النادي وخاصة في لجانه الفاعلة، هذا يؤكد عوقية بناء قدرات الشباب القيادية في الأندية وهي عملية تعتمد أساساً على مدى مشاركة الشاب في أنشطة المؤسسة ومدى تفرغه لذلك وعلى سماته الشخصية وعلاقته مع الأعضاء الآخرين ومع المسؤولين.

أما بالنسبة للمؤسسات الشبابية الحديثة فيبدو أنها أكثر اهتماماً بتطوير قدرات الشباب القيادية حيث يشكل ذلك أحد أهدافها الرئيسية ويعبر عن توجهاتها الفلسفية التي تبرر وجودها وتميزها عن الأندية والمؤسسات الشبابية التقليدية، لذلك يلاحظ أن لدى هذه المؤسسات نشاطات عديدة في مجال تمكين الشباب وتطوير قدراتهم القيادية من خلال برامج التدريب التي تستهدف قطاعات واسعة من الشباب من فئات عمرية متعددة، فمثلاً قامت دائرة تنمية الشباب في القدس بنشاطات عديدة لتمكين الشباب وتطوير قدراتهم القيادية، مثل برنامج "تحدي ذاتك" أما مؤسسة جذور فقد نفذت عدة برامج في هذا المجال مثل تشكيل البرلمان الطلابي، وهو عبارة عن هيئات منتخبة (مجالس طلابية) في مدارس القدس للصف الثامن والتاسع في المدارس الخاصة والأوقاف. كما ينفذ منتدى شارك الشبابي العديد من البرامج لتعزيز دور الشباب في العملية التنموية وفي العمل السياسي وفي تطوير قدراتهم المهنية، وهي برامج بمجملها تنفذ من قبل شباب في الفئة العمرية ١٨-٢٩ وتستهدف هذه الفئة العمرية في كافة الأراضي الفلسطينية، كذلك الحال بالنسبة لبعض مؤسسات منطقة جنين ونابلس والخليل المبحوثة، حيث يلاحظ أن لديهم أيضاً برامج تدريبية في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المؤسسات وفي قواعد القيادة السياسية الناجحة، وهي برامج بمجملها تستهدف الأعضاء في هذه المؤسسات، ولكن تبقى المشكلة ليس في توفر الكفاءات والبرامج التي تستهدف تطوير قدرات الشباب القيادية، بل في ندرة الفرص المتوفرة لهم وفي إمكانية الوصول إلى المناصب الإدارية العليا لتطبيق مهاراتهم المتعلمة وممارسة دورهم القيادي.

ضعف آليات مشاركة الشباب في صنع القرار

يلاحظ أن مشاركة الشباب في صنع القرارات تتوقف في غالبية المؤسسات الشبابية المبحوثة على اجتماعات الهيئة العامة التي تجتمع مرة أو مرتين في العام، وغالباً ما تتحدد أجندة هذه الاجتماعات دون التشاور مع الهيئات العامة في هذه المؤسسات ويتم فرض أجندتها على الهيئة العامة التي تأتي لتناقش تفاصيل مالية وإدارية وتصادق عليها. إن عدم دراية الهيئات العامة بمجريات وضع هذه المؤسسات طوال العام يمتد لديها الشعور بالاغتراب عن المؤسسة، ويضعف شعور الانتماء الذي من المفترض توفره لدى الأعضاء. ورغم تأكيد مسؤولي المؤسسات المبحوثة على أهمية الاجتماعات مع الأعضاء ومع الهيئة العامة لمشاركتهم في اتخاذ القرارات، إلا أن هذه الاجتماعات تبقى غير كافية، وفي كثير من الأحيان شكلية بسبب ضعف حضور الهيئة العامة فيها وعدم توفر المعلومات الكافية لدى الأعضاء وعدم توفر آليات رقابة فاعلة على أعمال المجالس والهيئات القيادية من قبل الهيئة العامة، فبسبب الاحباطات التي تولدت لدى القاعدة العريضة من الهيئات العامة في المؤسسات الشبابية والأندية لم تعد تكثر بممارسة دورها الرقابي ولم تعد تؤمن بقدرتها على التغيير.

وعلى صعيد آخر، يبدو أن غالبية المؤسسات الشبابية والأندية قد نظمت عمل هيئاتها القيادية من خلال لوائح وبنود مرجعية تصف مهماتها ودورها

المجموع	أخرى	تطوير البنية التحتية	تنمية ثقافة وتشمل المسرح والسينما والموسيقى والتراث...الخ	حماية البيئة
١٠٠,٠٪	٨,١٪	٠,٨٪	١,٤٪	٠,٨٪
٦,٤٪	٦,٩٪	٣,٠٪	١٤٤ برنامجاً	١٦,٧٪
٦,٢٪	٠,٨٪	٠,٨٪	١٠,٨٪	٠,٨٪
٦,٢٪	٠,٨٪	٠,٨٪	١٠,٨٪	٠,٨٪

الأنشطة الشبابية والرياضية هي البرنامج الأكثر انتشاراً لدى المؤسسات الشبابية

أظهرت البيانات (جدول ٣ أدناه) أن إجمالي عدد البرامج التي تقدمها مجمل المؤسسات التي لديها برامج تستهدف الشباب في الأراضي الفلسطينية بلغ ١١٤٤ برنامجاً، أي أن هذه المؤسسات لديها برامج أخرى غير البرامج التي تستهدف الشباب. وبحكم طبيعة عمل هذه المؤسسات كانت النسبة الأعلى من البرامج هي للأنشطة الشبابية والرياضية بنسبة ٣٢,٥٪. أي حوالي ثلث إجمالي برامج هذه المؤسسات، في حين أن الثلث الباقي من البرامج هي من نوع آخر، وكانت النسبة الأعلى فيها للبرامج الثقافية العلمية الأدبية بنسبة ١٦,٧٪ من إجمالي البرامج، ثم أنشطة الطفولة بنسبة ١٠,٨٪، ثم البرامج التعليمية والتربوية بنسبة ٦,٩٪، ثم البرامج الخاصة بقضايا المرأة بنسبة ٦,٤٪، ثم التدريب المهني بنسبة ٦,٢٪ وغيرها من البرامج.

واقع ومعوقات مشاركة الشباب

في صناعة القرار في المؤسسات الشبابية

أظهرت البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات وورش العمل التي أجريت مع مدراء ومسؤولين في المؤسسات الشبابية أن هناك فروقاً واضحة في البنية الإدارية وفي برامج وأهداف وأنشطة كل من الأندية الشبابية والمؤسسات الشبابية العاملة كمؤسسات غير حكومية، وبالتالي سيتم التركيز في هذا القسم على مقارنة طبيعة كل من هذين النمطين من خلال تشخيص بنية المؤسسات الإدارية لكل نمط وبرامجها ومدى مشاركة الشباب في صنع القرارات الأساسية والهامة، وآليات المشاركة وموقف المسؤولين من هذه المشاركة.

ملامح المؤسسات المبحوثة والمشاركين في صنع القرار فيها.

تتمحور أهداف معظم المؤسسات الشبابية المبحوثة (أندية ومؤسسات شبابية حديثة) حول القضايا الأساسية التالية:

- ١- المساهمة في تعزيز وتطوير قدرات ومواهب الأعضاء والشباب الفلسطيني في المجالات الثقافية والفنية والرياضية.
- ٢- خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال أنشطة المؤسسة المختلفة.
- ٣- المساهمة في بناء وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وتعزيز روح الانتماء الوطني.
- ٤- نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة والتسامح والأخلاقيات الإيجابية بين الشباب الفلسطيني.

وتبرز الفروق في الأهداف أحياناً في مدى تركيز هذه المؤسسات على هذا الهدف أو ذلك، لكن معظمها يشترك في الهدف العام وهو توعية الشباب وتطوير قدراتهم، ومن الملاحظ أن الأندية تركز في أهدافها وبرامجها على تطوير قدرات الشباب في المجالات الرياضية والفنية والثقافية أساساً، ومن ثم تأتي الأهداف والبرامج المرتبطة بالجوانب التوعوية الخاصة بالديمقراطية والمواطنة والتدريب في المجالات المهنية المختلفة. أما المؤسسات الشبابية الحديثة فتهدف أساساً إلى تعزيز قدرات الشباب من خلال برامج لنشر الوعي الديمقراطي وقيم المواطنة والمشاركة والقيادة السياسية ومن خلال برامج تدريب الشباب في المجالات المهنية المختلفة.

أما من حيث التركيبة الإدارية، فيلاحظ من إفادات المسؤولين في كلا نمطي هذه المؤسسات أن الأندية الشبابية تعتمد على مجالس إدارية تسير وتوجه كافة أنشطة وبرامج أنديةها بشكل طوعي، بعض هذه المجالس منتخب وبعضها الآخر يتم تعيينه من قبل لجان انتخابية ترشح أسماءهم ويحصلون على ثقة الهيئة العامة وبالتالي ليسوا منتخبين. يجتمع مجلس الإدارة أسبوعياً ويدير شؤون المؤسسة اليومية ويتخذ القرارات ذات العلاقة بالسياسات العامة للنادي وينفذها المدير التنفيذي وباقي الموظفين، بجانب مجلس الإدارة تتشكل لجان ذات تخصصات محددة كاللجان الرياضية والفنية والثقافية وتنفذ النشاطات الخاصة بمجالها.

يعمل كافة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان كمتطوعين، وتتشكل قاعدة هذه النوادي من هيئات عامة وهم الأعضاء الذين من المفترض أن يشكلوا الفئة المستهدفة أساساً لنشاطات النادي وبرامجه وهي قاعدة عريضة يصل عددها إلى المئات.

أما بالنسبة للمؤسسات الشبابية الحديثة، فتركيبتها الإدارية أشبه ما تكون بالمؤسسات غير الحكومية الحديثة، حيث تتشكل الهيئة العليا من مجلس أمناء يضع السياسة العامة للمؤسسة ويجتمع مرة أو مرتين خلال العام ويديرها مجلس إدارة أو لجنة إدارية تشرف على الأعمال الإدارية اليومية، أحياناً ينتخب مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة ويعين مجلس الأمناء تعييناً، وغالباً ما يكون من الشخصيات الاعتبارية الهامة ومعظمه من المؤسسين. تتشكل في هذه المؤسسات لجان متخصصة لتنفيذ بعض البرامج ينسحب موظف بأجر، كما أن بعض أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان الإدارية يناقشون أجوراً أو مكافآت بسبب تفرغهم للعمل في المؤسسة، ولا توجد في هذه المؤسسات نظم للعضوية كالنوادي وغالباً هيئتها العامة قليلة العدد وتنتخب الهيئة العامة مجلس الإدارة الذي يسير أعمال المؤسسة خلال سنتين.

وبالنسبة لأعمار الهيئات القيادية في النوادي فهي غالباً تضم القليل من الفئة الشبابية ١٨-٢٩ عاماً، حيث تتمثل هذه الفئة بمعدل عضوين من أصل

مراقبون يعتبرون أن محدودية المشاركة المجتمعية في صياغتها من أبرز عيوبها

خطة الإصلاح والتنمية تثير تساؤلات عديدة وتباينا مجتمعا في المواقف حيالها

•• رام الله - سائد أبو فرحة

أثارت خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى (٢٠٠٨-٢٠١٠)، منذ الإعلان عنها، والترحاب الذي حظيت به على الصعيد الدولي، وتحديدًا خلال مؤتمر "باريس" للمانحين العام الماضي، ردود فعل متباينة، فبينما كانت مثار تأييد ودعم الكثير من الدول والجهات المانحة، إلا أن مستوى الحماسة والتأييد لها على المستوى المحلي يبدو محدودا.

وسارت أوساط وجهات مختلفة منذ الكشف عن الخطة، إلى انتقادها على أكثر من صعيد، خاصة وأن وضعها تم خلال فترة قصيرة نسبيا، ودون إجراء نقاش موسع وعميق مع أطراف شتى، لا سيما مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يفسر إلى حد كبير موقف الكثير من المؤسسات الأهلية التي رأت في ذلك ثغرة واضحة في الخطة.

وفي هذا السياق، لم تتردد شبكة المنظمات الأهلية، في توجيه انتقادات للخطة، من خلال بيان موقف موسع، شرحت فيه رأيها بالخطة بالتفصيل، سواء من حيث آليات وطريقة إعدادها، ومحتواها.

وأوردت الشبكة في بيانها: تشير خطة الإصلاح والتنمية، إلى أن صياغتها وإعدادها، قد تما على أساس منهج تشاركي، يضم جميع الأطراف المعنية، وهي إشارة إلى آلية صحيحة، لكنها لم تطبق فعليا، حيث لم يجر إشراك المجتمع المدني، -رغم أنه أحد الأطراف الرئيسية المعنية في عملية التنمية- في إعداد هذه الخطة، كما لم تتم استشارته بشأنها.

تغيب المنظمات الأهلية

وأضافت: إن تغيب المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، يمثل مشكلة جوهرية للخطة نفسها، حيث أنه يؤدي إلى تغيب ليس للمنظمات غير الحكومية نفسها، بل ولتجربتها الطويلة وخبراتها في العمل المجتمعي والتنموي والوطني في فلسطين.

أما فيما يتعلق بمضمون الخطة، فقالت: الشبكة قد وقفت عند بعض جوانب القصور التي تعترى الخطة، وتوجه الحكومة في عملها على هذه الخطة، وهي جوانب تأخذ منحنيين، منحى قصور في الخطة نفسها، ومنحى قصور ومشاكل يمكن بروزها عند محاولة تنفيذ الخطة على الأرض، فبالنظر إلى الأوضاع الراهنة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بمختلف مكوناته، بما فيها الحكومة الفلسطينية، يعترى الخلل كلا من مضمون الخطة وقدرتها على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني.

ثغرات عديدة

وتابعت: إن الخطة لا تأخذ بعين الاعتبار، دعم صمود الشعب الفلسطيني، وتعزيز قدرته على التغلب على الصعوبات الجمة التي يتعرض لها، ولا سيما تلك الناشئة عن مشكلتي الفقر والبطالة.

واستطردت: إننا نرى أن هناك مشكلة حقيقية تعترى الخطة، تتمثل في غياب مفهوم التنمية، فالخطة تختزل هذا المفهوم في نوع من الحركة الاقتصادية، وهو ما يتنافى مع أدبيات الأمم المتحدة التي تركز على التحرر ونقرير المصير، (...) أي أن المطلق الرئيسي للتنمية في فلسطين، والذي يجب التركيز عليه دائما، هو إزالة الاحتلال، وليس كما طرحت الخطة، بأن الانتعاش الاقتصادي قد يؤدي إلى إحداث تسوية سياسية.

وقالت الشبكة: إننا نعتقد أن تجربتنا على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية، التي اقترنت بالمساعدات الضخمة التي عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي، ولم تأخذ بالحسبان الأسباب الجذرية للفقر، وهي بالتحديد الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، قد أدت إلى فشل تلك المساعدات والمعونات، إلى جانب نشوء أزمة في الأنظمة التي تحول دون تنفيذ خطط التنمية مهما كانت درجة جودتها، وبعبارة أخرى، لن تبارح الخطة المقترحة مكانها، إن لم توازيها تدخلات سياسية ملموسة من قبل المجتمع الدولي.

وفي الإطار ذاته، اعتبر مركز بيسان للبحوث والإنماء، أن عدة أسئلة تفرض نفسها، فيما يتعلق بألية صياغة وكتابة الخطة، والأولويات التي حددتها للمجتمع الفلسطيني، إلى غير ذلك.

وقال المركز في بيان له: إن ما تناولته خطة التنمية الفلسطينية وما حملته من خطاب، يوازن بين ضرورة إجراء الإصلاحات والاحتلال، بمعنى أن تتجاوز هاتين العقبين (الاحتلال، والفساد الإداري والمالي)، يؤدي لنجاح خطة التنمية، فجرى التركيز بشكل كبير وواسع على الإصلاحات الإدارية والهيكلية في جسم السلطة، وكان المشكلة بالغالب مسألة تقنية وتنظيمية، إضافة إلى بقاء الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي، دون وضع استراتيجيات وبدائل تنموية تحرر السلطة، والشعب الفلسطيني من أثمان هذا التمويل.

تثبيت للواقع الاقتصادي

وتابع: يستمر ارتهان التطور الاقتصادي الفلسطيني بتبعيته للاحتلال، وهذا ما جاء في أكثر من واحدة من بنود الخطة، التي تدعو إلى إقامة المشاريع

المشتركة، وتحديدًا تلك التي أعلن عنها ممثل الرباعية الدولية توني بلير الخاصة بإقامة مناطق صناعية في أريحا، وترقوميا، وجنين في شمال الضفة، والتي سيصبح الفلسطينيون بمثابة الأيدي العاملة الرخيصة في تلك المناطق، وستستفيد إسرائيل من تقليص حجم التحويلات الخارجية التي تقوم بها العمالة الأجنبية المقدره بمليارات الشواقل سنويا.

وقال: وفي الوقت الذي أعطي القطاع الخاص الدور الأساسي في إدارة عجلة الاقتصاد التنموي، غيبت السلطة دورها، حتى قبل أن تولد الدولة المنتظرة، وإن كانت سياسة السلطة منذ البداية التخلي عن القطاعات الإنتاجية، وتلك التي من الممكن أن تدر دخلاً لخزينة الدولة ولجات إلى نظام الوكالات التجارية، التي ساهمت بإفقار وإغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف: إعطاء المساحة الأكبر في تنفيذ خطة التنمية للقطاع الخاص (الشركات الكبرى)، لم يترافق مع التوازن في العمل مع القطاعات، فتم استثناء قطاع العمل الأهلي بكافة مكوناته من مشاورات الخطة، ومن تنفيذ بعض أوجه الخطة نفسها، في مؤشر واضح على التوجهات الجديدة للسلطة في هذا السياق، والذي يتركز في إصلاح وتقوية الهيكلية الإدارية والأمنية للسلطة ونقل السيطرة التنموية إلى القطاع الخاص، دون مراعاة الفئات والشرائح الاجتماعية التي تعمل معها ومن أجلها المؤسسات الأهلية.

وتابع: إن كل خطة التنمية قائمة على فرضية أن الإغلاقات والحوارج العسكرية ستزال بما يربطها بسلوك الاحتلال، وبالتالي فإن الخطة التي حملت عنوان: بناء الدولة الفلسطينية (نحو السلام والرخاء) هي نوع من الخداع حيث لم تتجاوز ما هو قائم.

وفي المقابل، فإن المواطنين والعديد من المراقبين، يقدمون آراء مختلفة حول الخطة، دون أن يمنع ذلك معظمهم من تسجيل عدد من الملاحظات والمآخذ المختلفة عليها.

خطة طموحة ولكن

وفي هذا السياق، يذكر المواطن زياد الجيوسي، أن الخطة طموحة ومعقولة، لكن مسألة تنفيذها مرتبطة بعدة عوامل.

ويرى الجيوسي، أن الترويج للخطة على الصعيد الإعلامي مقبول إلى حد ما، لكنه يؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد، ومصارحة الجمهور عما ينجز من الخطة، والإشكاليات التي تعترض تنفيذها، وهو ما يستدعي إقامة لقاءات باستمرار يتاح للجمهور خلالها، التعرف على ما آل إليه حال الخطة وتطورها.

أما المواطن أحمد الخطيب، فيشير إلى أنه لم يتمكن من الاطلاع بشكل كاف على الخطة، مضيفاً "أعتقد أن الخطة جاءت ضمن ظروف معينة قبل عقد مؤتمر باريس للمانحين، وبالتالي كانت الحكومة مضطرة إلى إعدادها خلال فترة وجيزة، لجلب التمويل، الأمر الذي يجعلني على ثقة بأن الخطة أنجزت بسرعة، ودون أن تحظى بوقت كاف".

ويضيف الخطيب: بما أننا تجاوزنا عامل الضغط الزمني الذي استدعى وضع الخطة على عجل، فإنه بالإمكان الآن كثيف الخطة، وإعادة بحثها بشكل أكثر موضوعية، وتكييفها تبعاً لاحتياجات المجتمع، عبر إعادة النظر في شتى القطاعات، وخاصة تلك التي تم إغفالها أو لم تحظ باهتمام كاف.

مشاركة المجتمع

وفي السياق نفسه، يذكر د. إلياس ضبيب: إن أية خطة تنموية ينبغي أن توضع من خلال مشاركة المجتمع.

ويضيف ضبيب: إنني لا أؤمن بأي تخطيط تنموي يأتي من فوق إلى تحت، باعتبار أن مثل هذا التخطيط ينبغي أن يأتي من القاعدة، والتي عليها أن تحدد ماذا تريد، وبالتالي فإذا لم يراع هذا في أية خطة تنموية، فإنها لن تنجح في تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع، والاستجابة لأولوياته.

وفي تعليقه على الموضوع ذاته، يقول د. عزمي الشعيبي، مفوض الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان): الظروف التي وضعت في إطارها الخطة، لم توفر الفرصة كي يكون هناك تصور وتخطيط يوظف كافة الأدوات المتوفرة لدى المجتمع الفلسطيني، وهو ما بدا جليا تأثيره في الإشكاليات التي برزت سواء على صعيد شكل الخطة، أو مضمونها.

ويضيف الشعيبي: تبرز الخطة وكأنها عبارة عن تركيز للنمط السائد في جميع المشاريع المقترحة من قبل شتى الوزارات في كتاب واحد، ما يبقئها أشبه بسلة مشتريات أكثر منها خطة مبنية وفقا لتخطيط قطاعي، ولذلك لم تغادر نمط الاستعانة بالتوجهات المالية للمانحين.

ويردف: هناك مخاطر جدية بأن تتعرض الخطة إلى هزات، بسبب أية تغيرات في طاقم الحكومة في المستقبل، رغم أنها محددة بثلاث سنوات، كونها ترتبط بتركيبة الحكومة الحالية، وبالتالي فإن استمرارية هذه الحكومة له دور رئيسي في تواصل الخطة وتنفيذها، بيد أن ذلك لا يلغي أن هناك مرونة كافية في الخطة لإدخال إصلاحات أثناء العمل، كما أن هناك شفافية بالنسبة إلى التكاليف والموازنات والإدارة المالية.

ويتابع: تتطوي الخطة على دور واضح ولأول مرة لوزارة الخطة في عملية

متابعتها وتنفيذها، وهذا من شأنه أن يقلص من تدخلات سائر الوزارات، إلا أنني أعتقد أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر فيها لدى التخطيط لموازنة العام ٢٠٠٩، بحيث يجري ربط الموازنة والخطة ضمن تصور واحد، وتوجيه الموازنة تبعاً لاحتياجات شتى القطاعات، وبالتالي إعادة ترتيب أولويات المشاريع وفقا لمتطلبات شتى القطاعات.

توجه إيجابي

بدوره، يرى د. باسم خوري، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أن مجرد وضع الخطة مسألة إيجابية، لافتاً إلى أنه جرت عملية تشاور مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالخطة.

ويقول خوري: الجزء المتعلق بالقطاع الخاص في الخطة، مأخوذ في معظمه من الخطة التي أعدها القطاع الخاص العام ٢٠٠٦، وهذا أمر جيد وأساسي.

بيد أنه يلفت إلى أن الخطة غير كاملة، مضيفاً "أعتقد أن الخطة بصورة عامة لا بأس بها، خاصة وأنها تهدف إلى دفع الاقتصاد الفلسطيني قدماً".

ويردف: تنفيذ الخطة أمر ليس سهلاً، ومن وجهة نظري فإنني لست متفائلاً كثيراً بإمكانية نجاحها.

ويشير رجل الأعمال البارز مازن سنقرط، وزير الاقتصاد الوطني الأسبق، إلى أن وجود خطة إصلاح وتنمية لمدة ثلاث سنوات خطوة إيجابية، "إلا أنه من الواضح أن هناك صعوبات في تنفيذ الخطة بفعل عوامل داخلية وخارجية".

ولفت سنقرط إلى وجود عدة تعقيدات فيما يتعلق بقدرة السلطة الوطنية على تنفيذ الخطة، ترتبط في جانب منها بالظروف القائمة حالياً في الأراضي الفلسطينية، من انقسام، واستمرار القيود والمعوقات الإسرائيلية.

ويضيف: القطاع الخاص كشريك في الحوار الوطني مع الحكومة، لم يأخذ زمام المبادرة في أخذ استحقاقاته من البرامج الموضوعية، والمشاريع المتضمنة داخل الخطة، وبالتالي فإن القطاع الخاص لم يجلس مع ذاته ومؤسساته، للبحث في المفاصل والمشاريع والأولويات التي يراها ضرورية، ولمساعدة الحكومة ضمن الشراكة المتفق عليها.

عبد الله: خطة حيوية

وفي المقابل، فإن د. سمير عبد الله، وزير التخطيط، لم يتوان في أكثر من مناسبة عن الدفاع عن الخطة، رغم إقراره بمحدودية إشراك العديد من الجهات خاصة مؤسسات المجتمع المدني في صياغتها.

وذكر عبد الله، في تصريحات صحافية نقلت عنه قبل فترة، أن الخطة جاءت تعكس ما يريده الشعب الفلسطيني، مضيفاً "إن العديد من الجوانب المتعلقة بالخطة، تم إعدادها بالرجوع إلى النقاشات المجتمعية التي جرت خلال فترات سابقة، بمشاركة أطراف مختلفة، بما فيها المؤسسات الأهلية".

ووفقاً لوزير التخطيط، فإن العديد من الأسس التي بنيت عليها الخطة، اعتمدت على فحوى ومضامين تلك النقاشات، التي تناولت أموراً تنموية مختلفة، وجرت خلال العام ٢٠٠٥. مشيراً إلى أن هذه الخطة جاءت متوافقة مع المرجعيات الوطنية وتوجهات السلطة، وليس استناداً إلى توجهات ورغبات المانحين.

وأكد أن مهمة الخطة هي مراكمة عناصر الصمود، مبيناً أن الدعم الدولي الواسع لها، بمثابة رسالة مزدوجة مفادها: تأييد العالم لقيام الدولة الفلسطينية، وإصراره على تحقيق ذلك.

وقال: هذه الخطة وضعت رؤية تعكس حقيقة ما يريده الشعب الفلسطيني، ومهمتها لم تكن وضع برنامج سياسي أو سيناريوهات مختلفة. وتعرض إلى الظروف التي واكبت عملية إعداد الخطة، ومنها حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية، وضعف المؤسسة الرسمية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتدهور المناخ الاستثماري.

وأكد أن الخطة حازت على ثناء وقبول الجهات المانحة، على عكس المجتمع المدني الفلسطيني، الذي أبدى تحفظات عديدة حيالها. وقال: لم يكن لدينا الوقت الكافي لإشراك المجتمع المدني في صياغة الخطة، لكن من المؤكد أن المراحل المقبلة، ستشهد المزيد من المشاركة المجتمعية، وتحديدًا لدى بدء التنفيذ ووضع الخطط القطاعية. واستعرض مزايا الخطة، لا سيما دمجها ولأول مرة الموازنة بالخطة التنموية الخاصة بالسلطة، إلى جانب تركيزها على ملف الإصلاح، موضحاً أن الخطة تشمل ٢٧ برنامجاً، حيث تركز بشكل كبير على قطاع التعليم، ثم الأمن، الذي أكد الحاجة إلى تعزيزه وإعادة هيكلته. وأشار إلى أن الخطة تهدف إلى الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، لتمكينها من ترسيخ سيادة القانون وفرض النظام، لافتاً إلى أن الخطة لا يمكن لها وحدها أن تضع حداً لظاهرة البطالة. وأضاف: من المهم على المستوى المالي، تحسين اعتمادنا على الذات، وأن ننتقل إلى مرحلة النمو الاقتصادي.

* ليس بالضرورة أن يعبر التقرير عن رأي مركز بيسان للبحوث والإنماء.

حلقة دراسية: نقد خطة التنمية الفلسطينية المتوسطة

●● إعداد: فراس جابر*

عقدت دائرة الأبحاث في مركز بيسان للبحوث والإثراء حلقة دراسية متخصصة حول خطة التنمية الفلسطينية المتوسطة، وذلك يوم السبت الموافق ٢٤/٥/٢٠٠٨ في قاعة الغرفة التجارية، وشارك فيها عدد من المختصين والباحثين ونشطاء العمل الأهلي. رئيسة مجلس إدارة بيسان د. أولين كتاب رحبت بالمشاركين باسم مجلس إدارة مركز بيسان للبحوث والإثراء في أول نشاط لدائرة الأبحاث بشكها الجديد والتي انطلقت لتستمر في عملها في الإنتاج التنموي والفكري من خلال البحث العلمي والضمير الوطني. حيث أشارت في كلمتها إلى ما يلي:

إن تجربتنا في مجال الدراسات والأبحاث تشير دوماً إلى ارتباط نماذج التنمية بتوجهات فكرية ومصلحة سياسية لأنه لا يوجد تنمية حيادية، فمراجعتنا اليوم لهذه الخطة تتبنى توجه فكري تقدمي ونقدي منحاز إلى مصلحة الفئات الواسعة من المجتمع بما فيها الفقراء والمهمشين وتكشف إفرازات الفعل التنموي من أجل استخلاص الدروس والعبر وتعميمها للضغط على صانعي السياسات، وأن كان هذا من أصعب المهمات لأسباب سياسية. وبما أن أبحاث مركز بيسان ليست أكاديمية صرفة فسنكون جريصين ومهتمين في أن نعيد إنتاج مفاهيم تنموية صالحة لتكون بديلاً عن الخطاب التنموي الليبرالي الجديد لخلق نماذج تنموية قابلة للعيش تدعم صمود الشعب الفلسطيني ولكن بأفق ديمقراطي حقيقي تحمي كرامته وتخلق فرص مشاركته وتمكينه.

في هذه المرحلة الحرجة أصبح هناك ضرورة ومسؤولية وطنية بأن تقوم المؤسسات الأهلية كمؤسسة بيسان بدورها لمراقبة الفعل التنموي الرسمي والضغط عليه ليعكس دائماً مصلحة الأكثرية على حساب الأقلية. فالقصد من هذا اللقاء هو مشاركتكم في نتائج المراجعة النقدية لخطة التنمية المتوسطة والتي قدمت في مؤتمر باريس، وفتح نقاش مسؤول حولها لأهميتها في صياغة توجهات وأفاق وسياسات تنموية مستقبلية ستحقق وقائع يصعب تغييرها.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك حاجة لنقاش بعض مفاهيم الخطة وأبعادها الإستراتيجية على اقتصاد فلسطين من جانب وتأثيراتها على فئات المجتمع الواسعة، من خلال الكشف عن مضمونها السياسي في بعده الاقتصادي والذي يمثل تنمية ممولة تحت احتلال كولونيالي، إبداع ليبرالي جديد هدفه الوحيد هو تثبيت الدولة القزمية كما يراها صندوق النقد الدولي. إن هذه الخطة هي تكثيف للبرنامج السياسي للمرحلة الحالية في كل مستوياتها وأبعادها، فالمرحلة الحالية والتي تتمثل في توجيهين، توجه واقعي تشكل المقاومة في كل تعبيراتها أساسه، وبين طموح مزيف وخادع يرتكز على صورة قزمية لدولة فلسطين ممولة تحت احتلال، بدون سيادة وحدود أو حل عادل للقضايا المصرية من القدس والاستيطان وقضية اللاجئين وحقوق العودة. ومن جانب آخر، تعكس الخطة في مضمونها ظروف الاستغلال والاضطهاد الطبقي والاجتماعي بالإضافة إلى القومي.

انطلقت هذه الخطة لتجسد البعد السياسي لمؤتمر انابوليس ولكن بزئ اقتصادي إحدى إفرازاته هو مؤتمر الاستثمار الذي عقد في بيت لحم ليعبر عن حقيقة هدف الخطة في ترسيخ السلطة البيروقراطية والتكنوقراطية والتي لا تمت بصلة لطموح وآمال الشعب الفلسطيني، وثانياً لتتبع مشروع السلام المزيف والذي في نتائجه معني فقط في تحقيق التطبيع مع الاحتلال بكل معالمه الاقتصادية والثقافية والسياسية، وثالثاً ليعمم الإلحاق والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ورابعاً لتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تحويل اليد العاملة إلى يد عاملة رخيصة في مشاريع مشتركة ومناطق صناعية ليس لها علاقة بظروف عمل آمنة لتصون كرامة الإنسان وتقدم الحماية الاجتماعية حقوق وليس امتياز.

مراجعة هذه الخطة تطرح عدة تساؤلات علينا إجابتها بوضوح ومسؤولية وعلمية ولكن ببعد إنساني وأخلاقي لتتمكن من فهم أبعادها على المجتمع والتصدى لها كمجتمع أهلي حمل تاريخياً عملية التنمية على عاتقه في ظل غياب السلطة واستمرار الاحتلال، فمثلاً:

هل يمكن أن تتم تنمية حقيقية في ظل احتلال كولونيالي باق في كل صورته وإفرازاته. طرح هذا السؤال في الثمانينات قبل ثلاثة عقود وكان هناك وجهات نظر مختلفة حوله فلا بد أن تسترجع هذه المرحلة ونعيد سؤاله في إطار السياق السياسي الجديد؟

هل يمكن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كما تدعي الخطة وأن تكون ذات سيادة كاملة على أرضها ومصادرها البشرية والطبيعية في سياق تنمية ملحة وتابعة أولاً وإغلاق وحصار وجار وحواجز ثانياً، وإهمال جزء واسع من شعبنا في القطاع ثالثاً؟

هل يمكن أن يتم إصلاح سياسي وحكم رشيد وسيادة قانون في سياق انفلات أمني ومقاطعة لجزء مهم من فلسطين هو قطاع غزة؟

هل يمكن للقطاع الخاص والذي تركز عليه الخطة ليكون المحرك الرئيسي للاقتصاد وفي أن يقيم تنمية رخاء في ظل توجه ليبرالي جديد يقلص من فعالية القطاع العام، ويحول الاقتصاد إلى اقتصاد سوق مبني على الخصخصة ويحرم الأكثرية من الخدمات النوعية، وأن يكون رؤؤفاً ورحيماً يقدم للعمال حماية اجتماعية شاملة؟

ما هو نصيب المرأة في ذلك، أو في إطار الخصخصة أين موارد المرأة المالية في سياق مجتمع أبوي لتصبح حاضرة في هذا الاقتصاد؟ هل تمثل الخطة خطاب أصيل وواقعي أم هي فقط انعكاس لخطاب ومبادئ صندوق النقد الدولي والذي لا يتعاطى مع واقع احتلالي؟ وأخيراً ما هي إبعاد هذه الخطة على عمل المؤسسات الأهلية؟

الباحث إياد الرياحي في مداخلته تناول التقرير النقدي الذي أعده حول خطة التنمية الفلسطينية حيث أشار إلى العديد من المخاطر التي تحملها وثيقة التنمية سواء في الجانب السياسي وتحويل الوضع القائم إلى وضع دائم مع إدخال بعض التعديلات لتصبح الحياة أقرب إلى الممكنة في ظل الاحتلال، مع إدخال بعض التسهيلات على حركة الأفراد والبضائع كما يقترح البنك الدولي، والذي يبدي إلى جانب الدول المانحة الأخرى تفهماً عالياً لحاجة إسرائيل "الأمنية" والمسألة الأخرى إن ما تناولته خطة التنمية الفلسطينية وما حملته من خطاب، يوازن بين ضرورة إجراء الإصلاحات والاحتلال. بمعنى أن تجاوز هاتين العقبين (الاحتلال، والفساد الإداري والمالي) يؤدي لنجاح خطة التنمية فجرى التركيز بشكل كبير وواسع على الإصلاحات الإدارية والهيكلية في جسم السلطة، وكان المشكلة بالغالب مسألة تقنية وتنظيمية. وخصصت السلطة مبالغ طائلة لتطوير القدرات وبناء الأجهزة الأمنية. إضافة إلى بقاء الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي دون وضع استراتيجيات وبدائل تنموية تحرر السلطة والشعب الفلسطيني من أثمان هذا التمويل. كذلك يستمر رهن أي تطور للاقتصاد الفلسطيني بتبعيته للاحتلال، وهذا ما جاء في أكثر من واحدة من بنود الوثيقة التي تدعو إلى إقامة المشاريع المشتركة، وتحديد تلك التي أعلن عنها ممثل الرباعية الدولية توني بلير الخاصة بإقامة مناطق صناعية في أريحا، وترقوميا، وجنين في شمال الضفة الغربية إضافة إلى ذلك فقد كانت وثيقة للقطاع الخاص بامتيان، تماشيا ورضوخاً للخصخصة ومنطق الليبرالية، هذا القطاع ذات الطابع الخدماتي في مجمله كونه يبقى محكوماً باتفاقية باريس الاقتصادية. وبدل تشجيع الزراعة ورصد الموازنات لها شجعت الوثيقة الصناعات الزراعية!!!!!!

كما قام عدد من المشاركين في اللقاء بتقديم مداخلات شفوية قصيرة حول وثيقة التنمية:

داود حمودة من الحملة الشعبية لمقاومة الجدار العنصري قال:

نحن نتابع منذ ثلاث سنوات موضوع خطة التنمية، وفي مؤتمر هرتسليا صدرت أربعة قرارات منها خطة الانفصال التي تشمل الجدار والمشاريع الصناعية المشتركة. ستكون هناك ثلاث مناطق صناعية هي الجملة وترقوميا وأريحا، وكذلك منطقتين فيما بين الجدار والخط الأخضر "إسرائيليتين"، وتوسع ١٢ منطقة صناعية في المستوطنات الصهيونية وكذلك مشروع غور الأردن الزراعي الصناعي وقيمته ١٠٠ مليون دولار بدعم من اليابان، وهذه المشاريع جاءت قبل الخطة وجاءت الخطة بعدها لتنظم هذه المشاريع ولتكون بمثابة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وللاسف لم تصدر وثائق هذه المشاريع باللغة العربية، وقد حصلنا على جزء من الوثائق بالتهريب وحصلنا على إحداها عن طريق قرار محكمة ملزم للمشروع الياباني. المنطق الصناعية في الجملة نسبة التمويل "الإسرائيلي" ٣٠٪ والباقي أجنبي، الأجرة الشهرية للعامل الفلسطيني الماهر ١٥٠٠ شيكل وغير الماهر ١٢٠٠ شيكل وذلك حسب الدراسة الألمانية للمشروع.

وقانون العمل هناك سيطبق بالتوافق مع "إسرائيل" وعبر إنشاء شركة فلسطينية للتوظيف تأخذ ٤٥ شيكل يومياً كنسبة و٧٥ شيكل للعامل كأجرة. وستركز المناطق الصناعية على الملبوسات لتحقيق وتلبية حاجة السوق الإسرائيلية للاستهلاك السريع للموضة.

وبالنسبة لغور الأردن ما زال تعريف "منطقة عسكرية مغلقة" هو الدارج ومعظم العمالة في المشاريع الزراعية هي عمالة عائلية ستشمل الأطفال بحجة أن الزراعة قطاع عائلي في فلسطين.

واستطرد حمودة فقال أن الأمريكيين يعملون وفق ثلاثة نظريات منذ الخمسينات، العصا والجزرة، كسب العقول والقلوب، دور القطاع الخاص في بناء الدول أو السلام، وبمراجعة سريعة لتجربة فينتام تم محاولة تشكيل طبقة غنية متحالفة مع الأميركيين ونظام ديكتاتوري عسكري فينتامي وعندما لم تنجح أرسلوا الجيش الأمريكي. وفي الماضي تم وضع خطة بالتعاون بين مركز بيرس ومركز التجارة الفلسطيني "بالتريد" بالتعاون مع الحكومة النرويجية تنتهي عام ٢٠٢٥ لتفعيل ٥٠٠ ألف فرصة عمل في هذه المشاريع المشتركة بحيث ستكون العوائد التقديرية أن مقابل كل دولار للاقتصاد الفلسطيني ١,٧ دولار للاقتصاد الإسرائيلي.

الباحث جبريل محمد قال أن هذه أرقام وإجراءات وسياسات، ولكن دعونا نرجع إلى الثمانينات فمع أوسلو فككت وانهارت منظومة القيم التي كانت سائدة مثل القيم الإنتاجية، وتم تفكيكها وخلق الأسلوب الريعي، مما أنتج عدم وجود خطة تنموية بالمعنى الحقيقي فقط قائمة بمشاريع، وترافق هذا كله مع قبول مبدأ السوق الحرة. وبالتالي لم تحدد الموارد الفلسطينية الذاتية التي يجب أن تستغل لتحقيق التنمية، فلا توجد خطة تنموية، والموجود هو إدارة أزمات طارئة وسميت بالخطة.

وهناك عملية تفكيك بني وتركيب بني جديدة تقبل أي حل سياسي يفرض عليها لصياغة المجتمع الفلسطيني لجعله يقبل، وبالتالي كل القطاع الإنتاجي أهمل وهمس لصالح الخدمات والوكالات التجارية عبر اتفاقية باريس التي

شكلت الحاجز الأساسي لعملية التنمية. الخطة نسيت حق العودة وبالتالي التوقعات للزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية ومما تتطلبه من خدمات مختلفة، والاتجاه الاقتصادي هو نحو التصدير وليس لإحلال الواردات، وكذلك تهيمش الصناعات الحرفية مثل أحذية الخليل وجلودها، والصناعات السياحية في فلسطين. وفي أول بدايات تأسيس السلطة أعلن عن تأسيس شركة أسمنت فلسطينية وبسبب الوكالات الفلسطينية المرتبطة باقتصاد الاحتلال تم طمر الفكرة.

الأستاذ عمر عساف قال أن أركان اتفاق أوسلو هو اقتصادي وأمني، وبالتالي مطلوب توفير الأمن للإسرائيليين مقابل ربح اقتصادي لشريحة معينة، والخطر الكبير هو جمع السلطة والمال معا، ووجودهم في قلب السلطة السياسية بما يؤسس مفهوم الدولة الرخوة التي تصدر أحسن القوانين ولكنها لا تحترمها. هناك غياب عن ما يقال للجماهير وكذلك القوى السياسية لوجودهم في قلب الخطر.

الدكتور نعيم أبو طير حدد أن هناك معسكر حسم نفسه باتجاه العلاقة مع الاحتلال، ولكن البديل يكون بقوى كقوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مواجهة هذا المعسكر.

مدير اتحاد لجان العمل الزراعي خالد الهدي قال أن الخطة التي انبثقت عن مؤتمر انابوليس جاءت لاستكمال الخطة التي نشرت عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وكذلك بناء على الموازنة السابقة، مثل وجود مليار و٣٦١ مليون دولار لتمويل نفقات جارية.

القطاع الزراعي هو أحد القطاعات الرائدة وكان ينتج ٣١٪ من الإنتاج المحلي وقد تدنى ليصل إلى ١٥٪ ورجع وارتفع حالياً إلى ٢٥٪، ويقول البنك الدولي أن القطاع الزراعي هو أحد دعائم الاقتصاد الفلسطيني، ولكن رغم ذلك، يبقى المخصص للقطاع الزراعي لا يتجاوز ٠,٦٪ من ميزانية خطة التنمية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١ ولا يتعدى ٦٥ مليون دولار من أصل ٧ مليار دولار، ومنهم ١٥ مليون للصناعات الزراعية في مناطق الأغوار ضمن المشاريع المشتركة مع الاحتلال.

وتغيب الزراعة يعني تغيب الأرض والمياه، وهما محوران أساسيان لأي تنمية وكذلك يشكلان محوران سياسيين، ويبقى السؤال ماذا بعد؟ فمعظم الصناعات الغذائية هي للتصدير وليست للسوق الداخلية.

معظم الدعم يذهب إلى القطاع الخاص الكبير مثل باديكو وسنقرط وهذه الشركات الضخمة، وبالتالي نحن كفلسطينيين لا توجد لنا خطة وطنية للتنمية.

الأستاذ عمر طبخنا قال أن هناك فجوة بين من وضع الخطة وبين الوزارات المختلفة، بنفس الوقت تهيمش للشعب، وتهيمش للمجتمعات الريفية والبدوية وتجاوزها لمصلحة التصنيع الغذائي في ظل إنتاج زراعي بعلي وموسمي، وتوجيه السلع للتصدير بحيث لا تذهب للسوق الداخلية، وكذلك إضعاف الإنتاج البدوي المعتمد على الحيوانات.

ريم عبد الهادي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قالت هناك اقتراض أن هناك تنمية حتى طورها، وفي حالتنا لا توجد تنمية حقيقية وجاء الوقت لإعادة النظر في الخطاب التنموي بأكمله، وهناك توجه لإزالة الدولة الوطنية وحصر دورها في الإدارة فقط عبر العولمة، وحتى مؤسسات الأمم المتحدة أصبحت تعمل في مجال اللاعنف والسلام، بحيث يتم استخدام الوكالات الدولية لتحقيق مآرب المجتمع الدولي.

أميرة سلمي من جامعة بيرزيت في مداخلتها قالت نحن نعيش الاستعمار الجديد والليبرالية المتوحشة، وبالتالي الخطوة الأولى هو الانفصال. ولكن في الحالة الفلسطينية الاستعمار الجديد يبقى محلياً، فوضعنا يشبه أكثر وضع السكان الأصليين في الأمريكتين أكثر من وضع بلدان تعاني الاستعمارية الجديدة مثل الأردن ومصر. ما يحدث هنا هو عملية تطهير عرقي بطريقة معولمة، من خلال إزاحة الطبقة الوسطى غير المتحالفة مع الاحتلال بحيث تهجر الوطن، وتحويل الفقراء إلى عبيد مهمهم الوحيد الحصول على تصريح والوصول إلى مكان العمل، وبالتالي لا تسييس لقضية الشعب الفلسطيني وإنهاء المقاومة، في الطريق إلى نفي وجود كيان فلسطيني على مستوى الشعب والأرض معا.

فراس جابر من مركز بيسان تحدث عن التوزيع المالي لمؤتمر الاستثمار حيث بين أن معظم هذه المبالغ سبق الإعلان عنها، وبالتالي مؤتمر الاستثمار كان خدعة كبيرة لإيهام المجتمع بوجود تحسن اقتصادي ورخاء، كما أن أي قراءة متأنية لمؤتمر الاستثمار وخطة التنمية ترى أن القطاع الخاص سيقود الدفعة السياسية خلال المرحلة القادمة من خلال وجود "حكومة تسيير الأعمال" التي تعمل على تجهيز الظروف المناسبة.

وفي سياق الخطة نجد أنها لا تحتوي على نتائج محددة بحيث يمكن محاسبة المسؤولين عنها بعد تطبيقها، فهي عبارة عن سلة من المشاريع بالإضافة إلى النفقات الجارية والرواتب، كما أن معظم بنود وتوجهات الخطة جاءت "جاهزة" والوزارات عملت فقط على وضع مجموعة من المشاريع تناسب هذه التوجهات، كما أن الخطة استندت بشكل واضح المؤسسات الأهلية والنقابية والشعبية من مجال عملها من أجل عزلها وإضعافها بما يرسم شكل المرحلة القادمة.

* مركز بيسان للبحوث والإثراء

Critique Summary of the Palestinian Development Plan Presented at the Paris Economic Conference



On January 17th, 2007, the Palestinian government presented before the Paris Conference the so-called State-Building and Development Plan or the (Document of Peace and Prosperity). It is interesting to note that the Palestinian Development Plan came at a moment when the political and economic siege imposed on the Palestinians, was lifted, coinciding with the establishment of a new government known as ‘the Emergency Government’ or the Government of Facilitating Works’, lead by Salam Fayyad, as an alternative government to the national unity government headed by Hamas. The transition from comprehensive siege into the stage of addressing issues as state-building, ‘peace and economic prosperity’ through developing a Palestinian Reform and Development plan was welcomed by the donor community and specifically by the main international donors as the World Bank and the International Monetary Fund. This document, which was presented at the Paris Conference before donors, represented a complementary part of the economic segment of the Annapolis Conference, where implementation of a ‘peace agreement and the establishment of a Palestinian state in early 2009 will be realized.

What the Palestinian Development Plan promoted and the discourse that it adopted aimed at finding a balance between the need to conduct reform, on one hand, and elevating occupation measurements, on the other. This meant that overcoming these two obstacles (the occupation and the administrative and financial corruption) would lead to the success of the development plan. Therefore, extensive emphasis was placed on conducting administrative and structural reforms in the Palestinian Authority rather than ending the occupation and the issues were dealt with as if they were technical and organizational matters. Total reliance on external funding has been maintained and perpetuated without introducing any measures or plans for real developmental strategies or alternatives that can achieve economic independence for the PA or the Palestinian people.

Moreover, the development of the Palestinian economy continues to be linked structurally or dependent organically in a subordinate relation to the Occupation. This was presented in many occasions within the Document’s articles that emphasized joint industrial projects as a model for development, especially the one that was declared by Tony Blaire, the representative of the International Quartet, regarding the establishment of industrial zones in Jericho, Tarquomia and Jenin, north of the West Bank. In such zones, Palestinians will serve as cheap labor while the Occupation benefits from downsizing overseas remittances by foreign workers estimated at billions of shekels annually. In addition to being inexpensive, the Palestinian labor is also expected to contribute to increasing the level of marketing and selling of Israeli products consumed by the Palestinian community.

At the same time, the private sector was assigned to play the

main role in managing the development of the economy; while the role of the PA has been marginalized even prior to the emergence of the anticipated State coinciding with the new liberal ideology of a shrinking State. Yet, since its early emergence, the PA’s policy was directed towards abandoning productive sectors, and resorting the system of commercial agencies that have contributed to the impoverishment and the closure of many productive enterprises and SMEs.

Giving the private sector (large companies) the largest share for implementing the Development Plan was associated with the marginalization of other sectors in the Palestinian community. The non-governmental sector, with all its components, was excluded from the Plan’s consultations and the implementation of some of its aspects. This was a significant indication to the PA’s recent trends in this matter, which focused on reforming and empowering the PA’s administrative and security structure and transferring the developmental task to the private sector, without taking into consideration the social groups and population at large where the non-governmental organizations (NGOs) work.

Above all, the entire development plan is based on the premise of bringing closures and military checkpoints to an end. Here the Occupation is reduced to military checkpoints, and the end of it translates in practice into improving and facilitating the movement of goods and people through checkpoints. The Document, which bore the title of establishing the Palestinian State (Towards Peace and Prosperity), is based on illusions and deception, since it does not offer more than improving the performance of the various PA bodies within the reality imposed by the occupation. That is the plan which is based on the false assumption that there could be development under occupation.

On the economic side, the Document remained confined within the concepts and limits set in the report by the International Monetary Fund, which was prepared by Osama Kan’aan, Henry Ma, Bryan Okogo... and other researchers. The assumptions here are that beginning with reforms in the management of the treasury department, collecting service charges and halting the increase of pensions and employment comprise the basis for Palestinian development. According to the same report, such assumptions will not contribute towards significant increase in the real income per capita, and the unemployment rate will not decrease significantly during upcoming years.

The distribution of resources as proposed in the plan shows that the amount of expenditures on the security department, and the development of their professional performance and enhancing good governance... etc for the coming three years and reached

230 million dollars, compared to an amount not exceeding 63 million dollars of a total budget reaching 1.644 billion dollars for the agribusiness development. It is worth noting that this does not include a national plan that encourages agriculture that would provide for the needs of the Palestinian people, nor an agriculture that would help people steadfast in their lands. Land destruction and confiscation by the Occupation, was totally ignored in the development plan while the transformation of its owners into cheap labor serving the Occupation’s economy was considered an advantage for the Palestinian economy. (according to the English version of the Development Document).

Furthermore, the treatment of the ongoing internal struggle was even worse. One of its features was the delegitimization of some employees by classifying them as coups or partisans of Hamas. In particular, those who were employed by the new government (the Hamas-led government at the time) in security or public civil positions and who were later dismissed and their salaries put on hold as part of the anticipated reform and developmental action of the Emergency Government. The International Monetary Fund welcomed such measurements as part of the reduction of the number of workers in the public sector by dismissing 20 thousand employees classified according to the report as workers in the security department. The fact that those who were dismissed and whose salaries were put on hold were not all working in the security sector, on one hand, and that step was not within the context of ‘reform’ on the other hand, but it was related to the struggle between Fatah and Hamas.

Those workers were transformed from the category of disguised unemployment into the category of unemployment, and were turned with their families into the poorest of the poor (according to the Ministry of Social Affairs). Surprisingly, while decreasing the number of employees in the security department in order to decrease the public budget burden and the wages bill, the Palestinian General Police Department calls for the recruitment of personnel in the police department according to certain criteria, mainly that the academic degree of the applicant should not exceed the high school degree.

This raises the question on whether this comes under reform and rehabilitation of security departments, or replacing the existing, and why?

Questions on how and by whom the Palestinian Reform and Development Plan was developed, or how and who determines the development priorities of the Palestinian society, and whether the ‘Government of Facilitating Works’ acts towards serving a private sector or more accurately a funded private sector, remain our last comments on the plan.

التواصل معاً...



يهتم مركز بيسان للبحوث والإنماء، في وجود علاقة قوية ومميزة مع:

- المراكز والمؤسسات المجتمعية (المنظمات القاعدية)، وخاصة المنتشرة في الريف والمخيمات الفلسطينية.
- الأشخاص الناشطين في العمل المجتمعي، ولديهم الاستعداد للعمل ضمن أجسام تطوعية.
- الأشخاص ذوي الكفاءات أو الخبرات في المجال البرامجي أو البحثي.

يمكن لأي مركز مجتمعي إرسال نبذة عن المركز، بأهدافه وبرامجه، موضح فيها سبل الاتصال الهاتفي والبريدي، وكذلك يمكن للأشخاص إرسال سيرهم الذاتية على عنوان مركز بيسان للبحوث والإنماء:

Bisanrd@Palnet.com

وذلك لأي تعاون مستقبلي محتمل، مع رجاء توضيح المرسل لرغبته عند إرسال النبذة أو السيرة الذاتية.

المكتب الرئيسي: سطح مرجح
رام الله - فلسطين
هاتف: ٢٤٢٧٨٣٩

فاكس: ٢٤٢٥٧٧٧، صندوق بريد: ٧٢٥

e-mail: bisanrd@palnet.com

Web.: www.bisan.org